الأمم المتحدة S/2023/6

مجلس الأمن

Distr.: General
3 January 2023
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثته للمساعي الحميدة في قبرص

أولا - مقدمة

1 - طلب إليَّ مجلس الأمن، في قراره 2646 (2022)، أن أقدم، بحلول 3 كانون الثاني/يناير 2023، تقريرا عن مساعيّ الحميدة، ولا سيما عن التقدم المحرز صوب التوصل إلى منطلق توافقي لمفاوضات مجدية تبتغي النتائج وتفضي إلى تسوية. وفي القرار، شجع المجلس أيضا زعيمي الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية على موافاة بعثتي للمساعي الحميدة بإحاطات خطية عن آخر ما اتخذاه من إجراءات دعمًا للأجزاء ذات الصلة من القرار منذ اتخاذه، لا سيما فيما يتعلق بالفقرات 5 و 6 و 7 و 8، بهدف التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة، وطلب إليّ أن أدرج مضامين تلك الإحاطات في تقريري. وترد الإحاطتان اللتان قدمهما الزعيمان في المرفق الأول والمرفق الثاني لهذا التقرير.

2 - ويركز هذا التقرير على التطورات التي جرت خلال الفترة من 15 حزيران/يونيه 2022 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2022. ويعرض التقرير معلومات محدَّثة عن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثتي للمساعي الحميدة بقيادة نائب مستشاري الخاص لشؤون قبرص، كولن ستيوارت. ويتضمن معلومات محدَّثة أيضا عن تفاعلاتي المستمرة مع الجانبين، وكذلك عن المناقشات التي جرت نيابة عني لإيجاد أرضية مشتركة بشأن عملية السلام في قبرص.

ثانيا - المعلومات الأساسية والسياق

3 - نظرا لاستمرار عدم إحراز الجانبين تقدما نحو إيجاد أرضية مشتركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا يزال مستوى ثقة العموم في احتمال التوصل إلى تسوية قائمة على التفاوض في قبرص متدنيا في مختلف أنحاء الجزيرة. وتعكس نتائج الاستطلاع الذي أُجري بتكليف من بعثتي للمساعي الحميدة تدني مستوى هذه الثقة ولكنها تبين أيضا أن أغلبية السكان من كلتا الطائفتين لا تزال ترغب في التوصل عاجلا إلى تسوية يتفق عليها الطرفان. ولا تزال مواقف الجانبين متنافرة جدا حيث أنهما يتمسكان بوجهات نظرهما المتضاربة بشأن سبل المضي قُدما. وفي ظل عدم توجيه الزعيمين رسائل بنّاءة أو منسّقة يمكن أن تلقى صدى لدى الطائفتين، تدهورت الأجواء بين الجانبين والمواقف إزاء الأمم المتحدة.

120123 060123 22-29366 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

4 - وازداد تعقيد المشهد السياسي بسبب الخلافات والبيانات المتعلقة بالمناطق الواقعة في المنطقة العازلة والمتاخمة لها وفي فاروشا، بما في ذلك بشأن الأنشطة المدنية، على النحو المبين في التقرير الأخير عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/2023/3). وتفاقم الوضع في الجزيرة بسبب استمرار التوترات في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك بشأن المنافسة على المطالبات بالمناطق البحرية، وبسبب تدهور العلاقات بين الدولتين الضامنتين، اليونان وتركيا.

5 - واستُهلت الفترة المشمولة بالتقرير بتجديد الجانبين التزامهما بالتقدم إلى الأمام بحيوية باتخاذ تدابير من شأنها بناء الثقة بين الجانبين، باعتبار ذلك وسيلة لتهيئة الظروف المواتية لإجراء محادثات بشأن التسوية في نهاية المطاف. ومع ذلك، وابتداء من تشرين الأول/أكتوبر، أدى تصلب المواقف المتعلقة بوضع الشمال والخطاب السياسي في الجنوب في سياق الحملات الانتخابية إلى زيادة الحواجز النفسية المتصوّرة الماثلة أمام التعاون.

6 - ومع أن المناخ العام أصبح سلبيا بشكل متزايد، حيث تزايد انعدام الثقة تغلغلا، قد أحرزت اللجان التقنية بعض التقدم نحو تقليص الحواجز القائمة أمام الاتصال والتجارة بين الطائفتين، كما دعا إلى ذلك مجلس الأمن. ورغم عدم توفّر بيانات رسمية، قد تضمّن هذا التقدم الزيادة في حجم التبادل التجاري التي لوحظت بعد أن خففت جمهورية قبرص بعض القيود المفروضة على تجارة المواد الغذائية المصنّعة التي ليست من مصدر حيواني بموجب لائحة الخط الأخضر للاتحاد الأوروبي. وقد أُحرز هذا التقدم أيضا بفضل التفاعل المكثف لبعثتي للمساعي الحميدة مع الجانبين، وذلك بدعم من الاجتماعات الثلاثية المعقودة أسبوعيّا على مستوى العمل ومع نائب المستشار الخاص، والاجتماعات الثنائية المستقلة التي عُقدت عدة مرات في الشهر بين نائب المستشار الخاص وكل واحد من ممثّلي الزعيمين. وأتاح الجدول الزمني للتفاعل المكثّف فرصة للتحاور باستمرار بين الجانبين بشأن مبادرات اللجان التقنية الاثنتي عشرة وكذلك بشأن مسائل أخرى تؤثر على الحياة اليومية للقبارصة. وفي 7 كانون الأول/ديسمبر، ورغم استقطاب البيئة السياسية، حضر الزعيمان الحفل الذي نظمته البعثة في نهاية العام، وتبادلا الآراء بشكل غير رسمي ودافئ. وكانت تلك المرة الأولى التي يلتقي فيها الزعيمان في الجزيرة منذ نيسان/أبريل 2022.

7 - وأثناء اجتماعات مستقلة عُقدت مع زعيم القبارصة اليونانيين، نيكوس أناستاسيادس، وزعيم القبارصة الأتراك، إرسين تتار، عقب انطلاق الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، أكدّتُ التزامي بدعم الطرفين من أجل إيجاد أرضية مشتركة لمعالجة مسألة قبرص، بما في ذلك من خلال تفاعل الأمانة العامة الرفيع المستوى بهدف التوصل إلى تسوية شاملة في الجزيرة. وشددتُ أيضا على أهمية اللجان التقنية وتدابير بناء الثقة المقبولة من الطرفين.

8 - وتواصلت الحوارات والاجتماعات ومبادرات التعاون بين الزعماء الدينيين لقبرص الذين حافظوا على التزامهم ببناء السلام والمصالحة وحقوق الإنسان في إطار المسار الديني لعملية السلام في قبرص، تحت رعاية سفارة السويد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدثت تغييرات في زعامة الطائفتين الدينيتين. فقد توفي في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 مطران الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية في قبرص، الذي لعب دورا محوريا في المسار الديني منذ إطلاقه في عام 2009. وتجدر الإشارة إلى أن ممثلي الطائفتين الدينيتين المسيحية والإسلامية من جملة آخرين قد اجتمعوا أثناء حفل التأبين وحضروا مراسم جنازة المطران، حيث انضم إليهم زعماء دينيون وعالميون ونائب المستشار الخاص. واستمرت الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز

الحوار في إطار المسار الديني، استنادا إلى التزام الأطراف المعنية بعملية بناء السلام واستعدادها للجلوس إلى طاولة الحوار للمشاركة فيه.

9 - وواصل ممثلو الأحزاب السياسية القبرصية اليونانية والقبرصية التركية عقد اجتماعاتهم تحت رعاية سفارة سلوفاكيا. وابتداء من تشرين الأول/أكتوبر 2022، أثناء اجتماع ألقى كلمة خلاله نائب مستشاري الخاص، عاد الحوار بين الطائفتين إلى أسلوب عمله السابق بشكل تام بعد تعليقه لأكثر من عامين بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وبمعدل مرة واحدة في الشهر تقريبا، يتولى حزب سياسي مختلف دور الجهة المضيفة، ويقترح موضوعا للحوار ويعد مسودة بيان مشترك. كما تغيرت مشاركة الأحزاب السياسية في الحوار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بعد انضمام عضو جديد، هو حزب الجبهة الديمقراطية القبرصي اليوناني، وعودة حزب الوحدة الوطنية القبرصي التركي إلى الحوار بعد غياب دام سنتين. وكانت الحاجة إلى تهيئة أجواء سياسية أفضل، وتخفيف حدة التوترات، والعودة إلى طاولة المفاوضات، من بين أكثر الرسائل المشتركة التي أعربت عنها الأحزاب السياسية. وأثناء الحوار، عبّرت الأحزاب أيضا عن شعور قوي بأنه ينبغي للجانبين التعجيل بالمضي قدما نحو تسوية مسألة قبرص.

ثالثا - حالة العملية: الجهود المبذولة في مقر الأمم المتحدة والتفاعل مع الطرفين

10 - تواصلت المناقشات بشأن سبل المضي قُدمًا مع زعيمي الطائفتين وممثليهما، وكذلك مع ممثلي اليونان وتركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وإضافة إلى الاجتماعات المستقلة التي عقدتُها مع الزعيمين وكذلك مع اليونان وتركيا، قام الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين، ميروسلاف ينتشا، بزيارة قبرص في 30 حزيران/يونيه و 1 تموز/يوليه وفي 16 و 17 تشرين الثاني/نوفمبر، وقام بزيارة تركيا في 27 و 28 حزيران/يونيه. وقد زار أيضا الدولتين الضامنتين الأخريين خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق (اليونان في 3 و 4 أيار/مايو، والمملكة المتحدة في 5 و 6 أيار/مايو). وأعرب جميع المحاورين عن تأييدهم لمواصلة الجهود، ويستمر التفاعل سعيا لإيجاد سبل للمضي قُدمًا.

رابعا - حالة العملية: أنشطة بعثتي للمساعي الحميدة

11 - واصلت بعثتي للمساعي الحميدة التواصل مع شبكة واسعة من المحاورين، في الجزيرة وفي العواصم المعنية على حد السواء، لتعزيز التفاعل والتعاون وبناء الثقة داخل الجزيرة. وعقد نائب المستشار الخاص 86 اجتماعا مع الزعيمين وممثليهما، ومع الأحزاب السياسية، والزعماء الدينيين، والمنظمات والجهات الفاعلة من المجتمع المدني، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والسلك الدبلوماسي، وكذلك مع كبار المسؤولين الزائرين من مجموعة متنوعة من الدول الأعضاء. وتطرقت هذه المناقشات إلى طائفة واسعة من المسائل المتصلة بتهيئة الظروف المواتية لعملية السلام، والنهوض بتدابير بناء الثقة والطمأنينة المقبولة من الطرفين، والحد من العقبات التي تعرقل زيادة التفاعل والتجارة بين الطائفتين، ودعم عمل اللجان التقنية. وعقد موظفون من بعثتي للمساعي الحميدة 211 اجتماعا آخر مع نفس الفئات من المحاورين على مستوى العمل، وأجروا زيارات على مستوى العمل إلى أنقرة وأثينا ولندن وبروكسل لعقد اجتماعات مع مسؤولين من اليونان وتركيا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

12 - وواصلت اللجان التقنية الاثنتي عشرة التي شكّلها زعيما القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك لبناء الثقة وتحسين الحياة اليومية للقبارصة القيام بعملها الهام، ولكنها نجحت بدرجات متفاوتة وواجهت تحديات متزايدة في وقت لاحق من الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت بعثة المساعي الحميدة تنسيق عمل اللجان وتيسيره ودعمه، وذلك بدعم من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، والحفاظ على الحوار والتعاون بين الجانبين. ورغم صعوبة البيئة السياسية، استمر عدد من اللجان التقنية في تنفيذ المشاريع المعتمدة وفي تقديم مشاريع جديدة.

13 - وأدى تجديد الديناميات الإيجابية في إطار اللجنة التقنية المعنية بالثقافة إلى عقد اجتماعات بوتيرة أكثر انتظاما بين أعضاء اللجنة. وجرت صياغة مقترحين لمشروعين، مثّل الأول حدثا لإقامة شبكات وإعداد مسوح بشأن الفنون في قبرص بعنوان "فنون الوصل" أما الثاني فقد مثّل مسابقة تصوير بالفيديو ورسم مفتوحة للأطفال والشباب، وتمت الموافقة على تنفيذ المشروعين. وقد انطلق تنفيذ المسابقة الفنية المتعلقة بالتصوير بالفيديو والرسم، بينما تأخر مشروع "فنون الوصل" بسبب انقضاء صلاحية مرفق التمويل الذي يوفره الاتحاد الأوروبي في 4 تشرين الأول/أكتوبر. غير أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمكّن من تأمين التمويل اللازم للسماح بتنفيذ المشروع بحلول كانون الأول/ديسمبر 2022، رغم التأخير الذي تسبب فيه القبارصة الأتراك في نهاية المطاف بسبب توقيت الدورة الانتخابية.

14 - ووفقا للاتفاق الذي توصل إليه الزعيمان بشأن توسيع نطاق غرفة الاتصال المشتركة ليشمل قرية بيلا/بايل وفتح مكتب فرعي فيها لاحقا في نيسان/أبريل 2022، (يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في تقريري الأخير عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، S/2023/3)، يعمل فرد من القبارصة اليونانيين وفرد من القبارصة الأتراك معًا لضمان تبادل المعلومات باستمرار. وقد تمت مداهمة اثنين من الكازينوهات غير القانونية، مما أدى إلى إغلاق كليهما. وواصل الرئيسان المشاركان للجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية وغرفة الاتصال المشتركة في نيقوسيا تبادل المعلومات بشأن الجرائم والمسائل الجنائية، وبلغ هذا التبادل مستويات جديدة.

15 - واجتمعت اللجنة التقنية المعنية بالمسائل الاقتصادية والتجارية بانتظام لتحديد السبل الكفيلة بإحراز تقدم نحو المسائل المدرجة على قائمة أولوياتها. وقامت بوضع اللمسات الأخيرة على دراسة جدوى تمهيدية بشأن إدارة النفايات الإلكترونية والكهربائية التي تأمل إطلاقها قريبا من خلال نموذج تعاملات فيما بين المؤسسات التجارية. ولعبت اللجنة التقنية أيضا دورا رئيسيا في الجهود الأوسع الرامية لزيادة حجم تجارة لائحة الخط الأخضر، الذي قيل إنه بلغ مستويات قياسية في عام 2022، وإن كان ذلك مقارنة بخط أساس منخفض للغاية. ولم تُثمر الجهود المبذولة منذ وقت طويل للسماح بإجراء معاملات مصرفية مباشرة بين الجانبين، وتيسير عبور المركبات التجارية، وتبادل عملات اليورو الورقية القديمة من الشمال. وتُبذل جهود حاليا أيضا للسماح للقبارصة الأتراك بفتح حسابات مصرفية في الجنوب.

16 - وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالبث والاتصالات السلكية واللاسلكية الاضطلاع بدور مفيد في معالجة المسائل التي تستدعي اهتمامها، بما في ذلك التشويش على الترددات في الطيران المدني والترددات اللاسلكية. واستمر تنفيذ المشروع الهادف لتمهيد الطريق أمام تعميم الجيل الخامس من شبكات الاتصال في الجزيرة حيث تم تطهير عرض نطاق التردد البالغ 700 ميغاهيرتز وإدخال الجيل الخامس (5G) في الجنوب منذ شهر أيار/مايو. ومن المتوقع الآن الانتهاء من هذا المشروع بحلول الربع الثالث من عام 2023.

17 - ونفذت اللجنة التقنية المعنية بالصحة بنجاح مشروعها بشأن "مسح المخاطر المتصلة بالأمراض التي تحملها النواقل"، ونظّمت حدثا في 30 أيلول/سبتمبر لتعميم النتائج الرئيسية للمشروع المتعلقة بنوع جديد من البعوض الغازي، بما في ذلك التدابير المتخذة لاحتواء انتشار هذا النوع حفاظًا على الصحة العامة والسلامة العامة في جميع أنحاء الجزيرة. وواصل الرئيسان المشاركان للجنة التقنية المعنية بالصحة تبادل المعلومات بشأن الحالة الوبائية على كلا الجانبين من الجزيرة، بما في ذلك بيانات التطعيم والتدابير الصحية التي يمكن اتخاذها حسب الاقتضاء. وواصلت اللجنة ضمان تسليم لقاحات كوفيد-19 المعتمدَة من قبل الاتحاد الأوروبي إلى الطائفة القبرصية التركية وإن كان ذلك بكميات صغيرة بسبب انخفاض الطلب بشكل عام على لقاحات كوفيد-19.

18 - وعقب خوض تجربة في وقت سابق من هذا العام أثناء اندلاع حريق غابات كبير في الشمال، قُدِّمت خلالها المساعدة من الجزء الجنوبي من الجزيرة ومن البلدان المجاورة، إلى جانب تقديم قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص مساعدة تنسيقية لهذا الغرض تحديدا، طلب ممثلا الزعيمين من اللجنة التقنية المعنية بإدارة الأزمات أن تعمل مع الأمم المتحدة في قبرص لوضع توصيات بشأن بروتوكولات دائمة أكثر فعالية لإدارة الأزمات في المستقبل. وأعدت قوة الأمم المتحدة، بالتعاون مع بعثتي للمساعي الحميدة، ورقة عن الدروس المستفادة من تلك العملية لكي تنظر فيها اللجنة التقنية، بغية تفعيل عمليات تنسيق إدارة الأزمات، مع احتمال إنشاء مكاتب لتنسيق الأزمات على كلا الجانبين، والتعاون مع اللجنة التقنية المعنية بالبيئة بشأن حالات الأزمات التي تترتب عليها عواقب بيئية. وحتى ذلك الوقت، ورغم إجراء مناقشات، لم يحرز أي تقدم نظرا لعدم تفاعل الجانب القبرصي اليوناني بشكل جاد بشأن المسائل الموضوعية على مستوى اللجنة. وفي 22 أيلول/سبتمبر، عقدت اللجنة حلقة دراسية عن الزلازل.

19 - وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين التفاعل بشأن مسائل من بينها كيفية مواصلة تنفيذ "خطة العمل بشأن السبل الكفيلة بمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في عملية التسوية/عملية تسوية يجري التوصل إليها في نهاية المطاف" في قبرص التي اعتمدها الزعيمان في كانون الثاني/يناير 2022. وبعد مرور عام على التوصل إلى اتفاق بشأن خطة العمل، لم يحرز أي تقدم يذكر، وذلك رغم المناقشات المتكررة على مستوى اللجنة التقنية وعلى مستوى ممثلي الزعيمين. وتم التوصل أخيرا إلى تفاهم بين الجانبين في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير لعقد حدث بشأن مشاركة المرأة في مطلع عام 2023.

20 - وإلى جانب الزيارات المشتركة المنتظمة لتقييم المسائل البيئية على نطاق الجزيرة بأكملها ولاقتراح سبل لمعالجتها، تبادلت اللجنة التقنية المعنية بالبيئة المعلومات أيضا بشكل مستمر بشأن الحالات والأنشطة التي تخلف آثارا بيئية. وقدم الرئيسان المشاركان للجنة التقنية أيضا عرضا لقي استحسان الدفعة الثالثة من برنامج شباب الأمم المتحدة المناصرين للبيئة والسلام، ويرد أدناه وصف أكثر تفصيلا لهذا العرض. ورغم الديناميات الإيجابية بين أعضاء اللجنة والالتزام الكامل للرئيسين المشاركين، قد تعرض المشروع الطويل الأمد الهادف للاعتناء بأشجار الخروب للتأخير والتعطيل بسبب مسائل متعلقة بالمصطلحات والمواقع المعنية. وكانت اللجنة تعتزم تنظيم مناسبة عامة لتدشين الموقع الشبكي المتعلق بالبيئة خلال الأشهر المقبلة، ولكن ذلك قد تأخر أيضا.

21 - وعقدت اللجنة التقنية المعنية بالمعابر اجتماعات منتظمة. ووافقت اللجنة على العمل على تحسين المرور في نقاط العبور القائمة، ولا سيما أكثرها ازدحاما، وهو معبر أيوس ديميتيوس/ميتيهان،

ومعالجة حالات التأخير، والشكاوى المتعلقة بتعرض الأفراد لسوء المعاملة من قِبل المسؤولين المنتمين إلى الطائفة الأخرى، وغير ذلك من المسائل المتعلقة تحديدا بنقاط العبور.

22 - وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي متابعة عملها الهام بنشاط، مستفيدة من العلاقات الوثيقة والمثمرة القائمة بين الرئيسين المشاركين وبين أعضائها ككل. ومنذ عام 2012، قامت اللجنة بالحفاظ على المواقع التراثية في جميع أنحاء الجزيرة أو دعم هياكلها أو حمايتها ماديا أو ترميمها، بما في ذلك الكنائس الأرثوذكسية والمارونية والأرمنية والمساجد والمآذن والحصون والحمامات والقنوات المائية الرومانية والطواحين المائية. وتوشك اللجنة حاليا على إنهاء تنفيذ عدة مشاريع بما في ذلك مشروع التجديد الكامل للكنيسة البيضاء في ريسوكارباسو/ديبكارباز. ونظرا لكثافة جدول الأعمال والمقترحات المتعلقة بالمشاريع الجديدة وارتفاع تكلفة المواد ورسوم الخدمات، عملت بعثتي للمساعي الحميدة بشكل وثيق مع الرئيسين المشاركين للجنة، من أجل تأمين تمويل جديد من التحالف الدولي لحماية التراث في مناطق النزاع. ونتيجة لهذه الجهود، وافق التحالف على إقامة شراكة مع اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برعاية بعثة المساعي الحميدة في قبرص، للعمل على حفظ موقعين هامين للتراث الثقافي هما كنيسة القديس جورج للاتين في مدينة فاماغوستا المحاطة بالأسوار ومسجد توزلا في لارنكا. وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، تم تنظيم حدث للاحتفال بالتوقيع على منحة تبلغ قيمتها 000 840 دولار قدّمها التحالف لهذا المشروع. وتمثل هذه المبادرة أول شراكة تمويل بين مؤسسة خاصة ولجنة تقنية في قبرص.

23 - ولم تجتمع اللجنة التقنية المعنية بالتعليم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولم تُنفَّذ أي مشاريع. ولم يحدث أيضا أي تحرك نحو تكثيف جهود إشاعة التربية على مبادئ السلام في جميع أنحاء الجزيرة أو تمكين اللجنة من تنفيذ التوصيات الواردة في تقريرها المشترك لعام 2017، كما دعا إلى ذلك مجلس الأمن. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، علّق القبارصة الأتراك مشاركتهم في مشروع "تخيَّل" للتربية على مبادئ السلام الحائز على جوائز تحت رعاية اللجنة التقنية المعنية بالتعليم. ويهدف هذا المشروع، الذي تنفذه جمعية الحوار والبحث التاريخي ومركز دار التعاون، إلى تعزيز الاتصال والتعاون بين الطائفتين في قبرص وإلى مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب. ومنذ إطلاق المشروع في عام 2017، تم تثقيف أكثر من 100 6 طالب من جانبي خط التقسيم، كما رافق أكثر من 700 معلّم طلابهم إلى اجتماعات مشتركة بين الطائفتين في المنطقة العازلة. وإضافة إلى الأنشطة المضطلع بها مع الطلاب، تم تدريب أكثر من 500 معلم على التربية على مبادئ السلام في إطار كل طائفة على حدة وفي إطار مشترك بين الطائفتين.

24 - ولأول مرة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021، عقدت اللجنة التقنية المعنية بالشؤون الإنسانية اجتماعا واحدا في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر.

25 - وانتهت في أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر 2022 صلاحية مرفق الدعم، وهو آلية تم إنشاؤها في عام 2019 بالتعاون بين المفوضية الأوروبية وبعثتي للمساعي الحميدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتعزيز قدرة اللجان ولتعزيز تأثير عملها وإبراز صورته. وكما جرت الإشارة إلى ذلك في تقاريري السابقة، اضطلع مرفق الدعم، منذ إنشائه، بدور رئيسي في جهود الدعم الرامية إلى تنشيط عمل اللجان التقنية. وفي وقت سابق من هذا عام 2022، وتحسبا لانتهاء صلاحية المرفق، أبلغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللجان التقنية وبعثتي للمساعي الحميدة بأن المفوضية الأوروبية لن توافق على المقترحات المتعلقة بالمشاريع الجديدة التي تقدمها اللجان عندما تتجاوز فترات تنفيذها أوائل تشرين الأول/أكتوبر. وقد أدى ذلك إلى حالات تأخير وإثارة بعض الشكوك، حيث تم تعليق بعض المشاريع إلى أن تتضح الرؤية بشأن التمويل.

وأمّن البرنامج الإنمائي تمويلا داخليا لأنشطة معينة كتدبير مؤقت (يستمر من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر). وفي حين أبلغ الاتحاد الأوروبي عن قراره إطلاق مرحلة ثانية من المرفق، لا تزال المشاورات جارية مع جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الطرفان.

26 - وكما ذُكر في تقرير سابق، قدّم السيد أناستاسيادس في 20 أيار/مايو 2022 رسالة تتضمن مجموعة من تدابير بناء الثقة التي سبق عرضها، والتي اقتُرحت آخر مرة بصيغتها الحالية في عام 2020. وردا على ذلك، قدّم السيد تتار رسالة إلى السيد أناستاسيادس في 20 حزيران/يونيه، أوجز فيها موقف القبارصة الأتراك من الشروط اللازمة لاستئناف "مفاوضات مجدية ورسمية". وجرت الإشارة في الرسالة أيضا إلى أن الجانب القبرصي التركي سيطرح أفكارا من أجل "تعاون مفيد للجميع" بين الجانبين خلال الأسابيع التالية. وفي رسالتين لاحقتين وُجّهتا إليّ في 1 و 8 تموز/يوليه، قدم السيد تتار العديد من المقترحات بشأن "التعاون على حل المسائل الملحة".

27 - وتغطي مقترحات بناء الثقة التي قدمها زعيما القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك مجالات تهم الجانبين وقد تعود بالفائدة على الطرفين، وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى نائب المستشار الخاص مناقشات مع الجانبين بشأن الخطوات الممكن اتخاذها للمضي قدما. أما التفاهم بين ممثلي الزعيمين للتركيز في البداية على مقترح يدعمه الاتحاد الأوروبي لإنشاء حديقة للطاقة الفلطائية الضوئية يمكن إقامتها في المنطقة العازلة، وعلى الهجرة غير النظامية، وهي مسألة ملحة بالنسبة لكلا الجانبين، فلم يسمح بعدُ بإحراز تقدم نحو سبل المضي قُدمًا.

28 - ونظرا لأهمية دور الجهات الفاعلة من المجتمع المدني في تحقيق تسوية في نهاية المطاف واستدامتها، حافظت بعثتي للمساعي الحميدة على الاتصال بشكل مكثف مع جهات المجتمع المدني، وقد منحها نائب المستشار الخاص مكانة بارزة في جهود التواصل التي قام بها، وذلك بدعم وتشجيع تعبئة الجهات الفاعلة من المجتمع المدني، وجهودها المتصلة بالدعوة، ومشاركتها في أنشطة بناء السلام الأوسع نطاقا في الجزيرة. كما عقدت جلسات إحاطة منتظمة للطلاب والشباب حول ولاية البعثة وأنشطتها.

29 - وواصلت بعثتي للمساعي الحميدة العمل مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لدعم مبادرات بناء السلام البيئي والأنشطة الرامية إلى تسليط الضوء على التحديات البيئية والتصدي لها في المنطقة العازلة وفي جميع أنحاء الجزيرة، وعلى المستوى الإقليمي. وقدّم موظفو البعثة الدعم إلى قوة الأمم المتحدة في إطار برنامج شباب الأمم المتحدة المناصرين للبيئة والسلام، الذي حقق مؤخرا نجاحا لعامه الثالث بانضمام دفعة جديدة من الشباب من كلتا الطائفتين الذين يتفاعلون معًا بشأن العمل المناخي والدعوة. وشارك ممثلون عن اللجنة التقنية المعنية بالبيئة أيضا في برنامج الشباب المناصرين للبيئة والسلام، حيث ناقشوا الفرص المتاحة أمام بناء السلام البيئي والتحديات الماثلة أمامه في الجزيرة.

30 - ودعمت بعثتي للمساعي الحميدة سلسلة من الفعاليات العامة بشأن ضرورة التقريب بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين لإقامة روابط بينهم وتعزيز الثقة بين الطرفين. وفي 29 أيلول/سبتمبر، ألقى نائب المستشار الخاص الكلمة الرئيسية أثناء المنتدى السنوي الثالث المعني بقبرص، سلّط الضوء أثناءه على أن تزايد التباعد في الجزيرة يقوض احتمالات التوصل إلى تسوية يتفق عليها الطرفان، وعلى ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز الروابط اليومية بين الأفراد على الجانبين. وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر، أثناء مؤتمر القمة السنوي الثامن عشر لقبرص الذي نظمته مجلة الإيكونوميست المعقود في نيقوسيا، ألقى نائب

المستشار الخاص كلمة بعنوان "تنشيط محادثات السلام من خلال زيادة التجارة داخل الجزيرة" نقل فيه رسالة مفادها أن تعزيز الروابط التجارية وبين المؤسسات بين جانبي الجزيرة، فضلا عن توفير البنية التحتية لدعم هذه الروابط، يكتسي أهمية بالغة لتهيئة الظروف المواتية لتسوية مستقبلية في قبرص. ونظمت بعثة المساعي الحميدة حدثا إضافيا في إطار المنتدى المعني بقبرص في 23 أيلول/سبتمبر شارك فيه البنك الدولي والمفوضية الأوروبية وممثلون عن غرفتي التجارة بشأن الموضوع نفسه. وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر، استضاف نائب المستشار الخاص أيضا رئيسي غرفتَي التجارة في المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة أثناء أول اجتماع حضوري لهما منذ أكثر من عامين. ولا تزال البعثة تشارك في أنشطة الفريق العامل المعني بريادة الأعمال والابتكار بالاشتراك مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص التي نظمت المعرض الثاني للأعمال التجارية وإقامة شبكات في 3 كانون الأول/ديسمبر في إطار الموضوع العام المتعلق بالمرأة وريادة الأعمال. ووفرت جميع الأحداث المذكورة أعلاه منابر لتعزيز وتأكيد الحاجة الملحة إلى توطيد الروابط، ولا سيما الاقتصادية، بين الطائفتين في الجزيرة باعتبارها وسيلة للحفاظ على الآمال والتطلعات للتوصل إلى تسوية شاملة في المستقبل.

31 - وأثناء المنتدى المعني بقبرص أيضا، يسّر موظفو بعثة المساعي الحميدة إجراء مناقشة عامة بشأن الرياضة وبناء السلام، شارك فيها أربعة خبراء وممارسين في مجال الرياضة من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، إلى جانب ممثل من مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وساعدت هذه المناقشة على تسليط الضوء على الرياضة باعتبارها وسيلة غير مستغلة بالقدر الكافي لتشجيع التفاعل بين الأشخاص في جميع أنحاء الجزيرة ولتعزيز التفاهم والاحترام المتبادل.

32 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كلّفت البعثة بإجراء استطلاع لآراء أفراد الطائفة القبرصية اليونانية والطائفة القبرصية التركية. وكما اتضح من نتائج استطلاع الآراء الذي أجري في عام 2021، أكد أغلبية المجيبين من الطائفتين من جديد تطلعهم إلى تسوية يتفق عليها الطرفان، وأعربوا عن اعتقادهم بأنه من الضروري التوصل إلى تسوية في أقرب وقت ممكن. ومع ذلك، ورغم الرغبة والإلحاح اللذين أُعرب عنهما، كان عدد أقل بكثير من المشاركين في الاستطلاع يثقون في إمكانية التوصل إلى تسوية. وأظهر الاستطلاع أيضا أن المجيبين الذين كانوا يتواصلون مع أفراد من الطائفة الأخرى، بشكل عام، كانوا يرغبون في التوصل إلى تسوية بسرعة أكبر، وكانوا يثقون أكثر في الطائفة الأخرى وكان خوفهم منها أقل، كما كانوا يتوقعون نشأة مشاكل أقل في حالة التوصل إلى تسوية مقارنة بالمجيبين الذين لا يتواصلون مع الطائفة الأخرى. وتناقض العديد من هذه النتائج وجهات النظر المناهضة للتسوية التي تروّجها على الجانبين بعض الدوائر السياسية وتضخّمها وسائل الإعلام.

خامسا - ملاحظات

33 - خلال الأشهر الستة الماضية، خلّفت التطورات السياسية والاقتصادية الصعبة والتوترات الإقليمية أثرا على كلتا الطائفتين. وقد عكست الحالة عدم وجود حيز سياسي حاليا يتيح إيجاد أرضية مشتركة لإجراء مفاوضات رسمية وزادت من تفاقمه، فقد ازدادت مواقف الجانبين تباعدًا، كما يتضح ذلك من الإحاطتين الخطيتين المرفقتين بهذا التقرير اللتين قدمهما الجانبان.

34 - ورغم تدهور الأجواء، واستمرار عدم إجراء مفاوضات مكتملة الأركان، ومحدودية الحيز المتاح للتفاعل بشأن المسائل الموضوعية في محادثات السلام، واصل كبار مسؤولي الأمم المتحدة التفاعل مع

الجانبين ومع الدول الضامنة بغية إيجاد أرضية مشتركة تتيح إجراء مفاوضات. وعلاوة على ذلك، واصل الزعيمان وممثلاهما التفاعل مع نائب مستشاري الخاص في الميدان. ونظرا إلى استمرار عدم إجراء مفاوضات مكتملة الأركان، قد أرسل وجود الزعيمين في الحفل الذي نُظّم في 7 كانون الأول/ديسمبر في نيقوسيا إشارة إيجابية لعامة الناس على نطاق أوسع. وبينما نواصل دعم الجانبين في إطار مساعيهما الرامية لإيجاد أرضية مشتركة، سيكون من الأهمية بمكان أن يتحلى الطرفان بالمرونة والإرادة السياسية، وأن يحرصا على مصالح القبارصة الفضلى.

35 - وقد حافظت بعثتي للمساعي الحميدة على مساعيها الدؤوبة الرامية لتيسير الحوار على مختلف المستويات ولتعزيز التواصل والتقارب بين الطائفتين. وفي بداية الفترة المشمولة بالتقرير، حث نائب مستشاري الخاص على تعجيل وتيرة الجهود الرامية إلى تصفية النوايا بين الجانبين بتسجيل الإنجازات المفيدة التي تحققها الطائفتان. وقد رحّب ممثلا الزعيمين بهذه الاستراتيجية مما أدى إلى تكثيف التفاعلات. ولكن لسوء الحظ، انقلب اتجاه هذا التقدم في منتصف الفترة ليتحول إلى زيادة في التشدد على كلا الجانبين. أما الجهود الجادة التي بذلها الجانبان لحماية أعمال اللجان التقنية من العراقيل السياسية والتي آتت ثمارا منذ بداية العام فقد تركت المجال في النصف الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير ليحل مكانها تباطؤ في الجهود وزيادة في العقبات السياسية. ومن المهم بشكل خاص في فترات التوترات السياسية أن يقدم الجانبان للجان ما يلزم من دعم وهامش تصرف للحفاظ على قدرتها على أداء مهامها وتحقيق النتائج ومعالجة المسائل التي تؤثر على الجزيرة بأكملها. وينبغي توفير الحماية للجان التقنية، التي تتيح منبرا أمام الطائفتين لمناقشة ومعالجة القضايا موضع الاهتمام المشترك، وينبغي فصلها عن المناقشات والمشاكل السياسية الأعمق في المنطقة العازلة وفي المناطق المتاخمة لها التي تشارك فيها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

36 - وكان للتباطؤ الذي شهدته بعض اللجان التقنية والعراقيل التي واجهتها آثار سلبية بشكل خاص. ومن المؤسف للغاية أن القبارصة الأتراك علّقوا مشاركتهم في مشروع "تخيَّل" للتربية على مبادئ السلام الذي أُطلق تحت رعاية اللجنة التقنية المعنية بالتعليم. وأدعو أيضا إلى التفاعل بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة التقنية المعنية بالتعليم لعام 2017. ويجب أن يظل تنفيذ المشاريع التي تدعم تثقيف المعلمين والأطفال على جانبي الجزيرة في جو تسوده ثقافة السلام ولمكافحة القوالب النمطية وكراهية الأجانب في مقدمة الأولويات. ومن المخيّب للآمال أنه لم يُعقد سوى اجتماع واحد للجنة التقنية المعنية بالشؤون الإنسانية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021 وأنه لم تعقد أي اجتماعات موضوعية للجنة التقنية المعنية بالتعليم منذ 2 تموز/يوليه 2021. ويبعث التأخير في تنفيذ المشاريع التي أطلقتها اللجنة التقنية المعنية بالثقافة على الأسف أيضا. وأخيرا، ينبغي التعجيل بمعالجة مسألة عدم إحراز تقدم نحو وضع عملية متفق عليها لمواجهة حالات الأزمات عبر الجزيرة بطريقة منسقة، مثل حرائق الغابات، وينبغي أن يُطلب من اللجنة التقنية المعنية بإدارة الأزمات أو تواصل عملها دون مزيد من التأخير. ونظرا إلى تعدد المسائل الملحة التي يمكن أن تستفيد من التعاون داخل الجزيرة، ظل استغلال اللجان التقنية غير كافٍ عموما.

37 - وأدعو الزعيمين إلى توجيه تعليمات إلى اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين لكي تقوم، على سبيل الأولوية، بتنفيذ خطة العمل بشأن السبل الكفيلة بمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في عملية التسوية/عملية تسوية يجري التوصل إليها في نهاية المطاف. ونظرا لعدم إجراء مفاوضات رسمية، ينبغي على وجه الخصوص استكشاف السبل الكفيلة بأن يتفاعل الزعيمان شخصيا وكذلك اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين بانتظام مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية والشبابية قبل وأثناء

أي عملية تسوية محتملة في قبرص في المستقبل، وذلك لالتماس آرائهم من أجل تمهيد الطريق أمام تسوية محتملة في المستقبل. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي استكشاف أفضل الممارسات الدولية والأدوات والمنصات المبتكرة من أجل المساعدة على إيجاد منصة دائمة ومتينة لإجراء مشاورات منتظمة مع "المجتمع المدني بأسره" وعلى إنشاء هذه المنصة على الفور.

38 - وأكرر مرة أخرى النداء الذي وجّهه مجلس الأمن لزيادة التفاعل مع المجتمع المدني على نطاق أوسع، وأحث الزعيمين على تشجيع التواصل والتعاون بين الطائفتين. وأدعو الزعيمين أيضا إلى السعي لإقامة أشكال أكثر شمولا من التعاون والترابط بين الطائفتين الآن، وفي نهاية المطاف في إطار عملية السلام، وإلى إشراك المجموعات الممثلة تمثيلا ناقصا، بما في ذلك النساء والأقليات والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة في المناقشات المتعلقة بالمستقبل المشترك في الجزيرة، وإلى إدماج وجهات نظرهم على نحو ملائم.

39 - وقد أدى انقضاء صلاحية اتفاق التمويل المتصل بمرفق الدعم المقدّم إلى اللجان التقنية إلى حدوث نقص في التمويل. وفي هذا السياق، يمثل القرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي مؤخرا بمواصلة تقديم دعم تمويلي تطورا جديرا بالترحيب.

40 - وأشجع الزعيمين وممثليَّهما على المشاركة في حوار بناء وأحثهما على الاتفاق على تدابير لبناء الثقة تكون مقبولة من الطرفين ويمكن أن تسهم في تهيئة بيئة ملائمة أكثر للتوصل إلى تسوية، وعلى تنفيذ هذه التدابير. وتغطي المقترحات التي قدمها زعيما القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك مجالات يمكن أن تعود بالفائدة على كلا الجانبين، وقد تسهم بدورها في تحسين الاستقرار في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ككل. وأحث الزعيمين على المشاركة في مناقشات بشأن تلك المقترحات حرصا على بناء الثقة وإيجاد أرضية مشتركة من أجل مصلحة الجميع. والأمم المتحدة مستعدة لتيسير هذا الحوار.

41 - وستحافظ بعثتي للمساعي الحميدة وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص على التزامهما بجمع القبارصة معًا للعمل على حل المسائل المشتركة المهمة في الجزيرة، مثل ريادة الأعمال وبناء السلام البيئي. ويبعث الوضع الناجم عن الهجرة غير النظامية على القلق بشكل خاص، وقد تؤدي الاتجاهات المتعلقة بالأمن المناخي في العالم وفي المنطقة إلى تفاقم تدفقات المهاجرين في المستقبل.

42 - وقد أكدت في العديد من المناسبات على أهمية امتناع الطرفين عن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب في المنطقة العازلة وفي المناطق المتاخمة لها على حد السواء، لأن تلك الإجراءات يمكن أن تزيد التوترات وتعرض للخطر إمكانية إيجاد أرضية مشتركة لمحادثات السلام، في حين دعوتُ جميع الأطراف أيضا إلى الدخول في حوار من أجل حل خلافاتها. وأكرر الإعراب عن قلقي بشأن التطورات في المنطقة المسيّجة من فاروشا. وأود الإشارة إلى أن موقف الأمم المتحدة من فاروشا لم يتغير. وأذكّر بما قرره مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، ولا سيما القراران 550 (1984) و 789 (1992)، وأؤكد أهمية التقيد التام بهذين القرارين.

43 - ولا أزال أشعر بالقلق من تزايد التوترات في قبرص وحولها وفي منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ككل. وأحث جميع الأطراف المعنية على تفادي اتخاذ إجراءات أحادية الجانب قد تزيد من حدة التوترات. وأكرر التأكيد أيضا على أن الموارد الطبيعية في الجزيرة وحولها ينبغي أن تعود بالفائدة على كلتا الطائفتين وأن تشكل حافزا قويا للطرفين للتعجيل بإيجاد حلول دائمة ومقبولة من الطرفين للخلافات المتعلقة بالموارد الطبيعية ولمشاريع التعاون في مجال الطاقة في المنطقة سواء كان جارية أو مقررة، من أجل مصلحة جميع الأطراف المعنية.

44 - وفي ظل استمرار عدم إجراء حوار موضوعي بشأن مسألة قبرص بين الجانبين، ونظرا إلى المناخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد، لا تزال آفاق التوصل إلى أرضية مشتركة بشأن عملية السلام في قبرص غير مؤكدة في الوقت الراهن. ونظرا لاستمرار اختلاف الآراء بشأن دور المبعوث وولايته، لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق بشأن أساليب تعيين مبعوث للأمم المتحدة يمكنه استكشاف سبل التوصل إلى أرضية مشتركة تتيح استئناف المفاوضات من أجل تحقيق تسوية دائمة في قبرص. ونحن نواصل التفاعل مع الجانبين ومع الدول الضامنة في هذا الصدد. وأكرر التأكيد على أن مستقبل العملية لا يزال بين أيدي الطرفين، وعلى أن تحليّهما بالإرادة السياسية والمرونة لا يزال يشكل مسألة ذات أهمية قصوى بينما نواصل دعمهما في مساعيهما الرامية لإيجاد أرضية مشتركة. وفي هذا الصدد، يمكن لمبعوث للأمم المتحدة يتولى الإشراف على التفاعل مع الطرفين أن يقدم دعما حاسما.

45 - وبينما أشدد على أهمية عمل اللجان التقنية والأثر الإيجابي لتدابير بناء الثقة الهادفة لزرع الثقة بين الطائفتين، أعتقد أن إحراز تقدم حقيقي صوب التوصل إلى منطلق توافقي لمفاوضات مجدية تبتغي النتائج وتفضي إلى تسوية هو السبيل الوحيد لطمأنة القبارصة والمجتمع الدولي بأن احتمال التوصل إلى مستقبل سلمي ومشترك في الجزيرة لا يزال ممكنا فعلا. وقد حافظتُ على التواصل والتحاور مع الطرفين، وكذلك فعل نائب المستشار الخاص وكبار المسؤولين في مقر الأمم المتحدة وفي الجزيرة، وأيضا مع الدول الضامنة، وسنواصل هذا التواصل والتحاور في الفترة المقبلة. وما زلت أسترشد في هذه الجهود بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي حددت معايير الأمم المتحدة.

46 - وأشجع جميع القبارصة مجددا على المشاركة بنشاط في تشكيل مستقبل الجزيرة وعلى التطلع إلى الأمام بواقعية، وذلك رغم المناخ السائد حاليا. ويجب بذل جهود متواصلة وجادة لإيجاد سبيل مقبول من الطرفين للمضي قدما من أجل التوصل إلى تسوية مسألة قبرص في نهاية المطاف وتحقيق السلام والازدهار للجميع. وفي تلك الأثناء، أحث الدول الضامنة على دعم الحوار والتعاون بين الطائفتين.

47 - وأود مجددا أن أشكر الشركاء، بمن فيهم البنك الدولي والمفوضية الأوروبية، الذين يواصلون تقديم الدعم للعمل الذي تقوم به بعثتا الأمم المتحدة في قبرص وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص، والذين يسهمون في تنفيذ تدابير بناء الثقة.

48 - وختاماً، أود أن أتوجه بالشكر إلى نائب مستشاري الخاص، كولن ستيوارت، والأفراد العاملين في بعثتي للمساعي الحميدة في قبرص لتفانيهم والتزامهم أثناء أداء عملهم.

المرفق الأول

إحاطة خطية موجّهة من زعيم القبارصة اليونانيين إلى بعثة المساعي الحميدة للأمين العام، عملاً بقرار مجلس الأمن 2646 (2022) ووفقًا له

تُقدَّم هذه الإحاطة استجابةً لتشجيع زعيمي الطائفتين الوارد في قرار مجلس الأمن 2646 (2022) على *"موافاة بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة بإحاطات خطية عن آخر ما اتخذاه من إجراءات دعما للأجزاء ذات الصلة من هذا القرار منذ اتخاذه، ولا سيما فيما يتعلق بالفقرات 5 و 6 و 7 و 8، بهدف التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة"*.

وتشمل هذه الإحاطة جميع التطورات ذات الصلة بالجهود المبذولة لاستئناف عملية السلام في إطار بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة، بغض النظر عن طابعها من حيث كونها بين دولتين أو بين طائفتين. ولا تمس أي إشارة إلى الطائفتين بوضع جمهورية قبرص بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة كما أن أي إشارات إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لا تمس بوضع جمهورية قبرص بوصفها البلد المضيف للقوة.

أولا - الجهود المبذولة لاستئناف عملية السلام

منذ فشل مساعي المؤتمر المعني بقبرص المعقود في كران مونتانا في تموز/يوليه 2017، تواجه الجهود المبذولة لاستئناف عملية السلام في قبرص عراقيل ناجمة عن سياسة تركيا والجانب القبرصي التركي المتمثلة في التشكيك في الأساس المتفق عليه لحل مشكلة قبرص على النحو الذي أيدته قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أي اتحاد ذي منطقتين وطائفتين تسوده المساواة السياسية، على النحو المحدد في القرارات المذكورة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم نشهد للأسف أي تغيير على مستوى هذه السياسة التي اقترنت بشكل متزايد بخطابات وأفعال عدوانية لا تهدف فحسب إلى تقويض آفاق استئناف المفاوضات وإنما أيضا إلى تقويض جهود أخرى، بما في ذلك الجهود المبذولة على مستوى اللجان التقنية، التي يمكنها أن تساهم في تهيئة بيئة مواتية أكثر وبالتالي في تعزيز آفاق التوصل إلى حل وإعادة توحيد الجزيرة.

وفي هذه الأوقات الصعبة التي يشهدها النظام الدولي، حيث يتم التشكيك في القانون الدولي وتعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد، من الضروري تجديد التزامنا بشكل قاطع بالمبادئ والقيم المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة التي شكلت ركائز السلام والاستقرار الدوليين بعد الحروب المدمرة التي خاضتها البشرية خلال القرن الماضي. ولذلك، فإننا نجدد التزامنا الثابت تجاه الأمم المتحدة بوصفها إنجازنا الجماعي الذي أنشئ لإنقاذ الأجيال اللاحقة من ويلات الحرب.

وفي إطار عملية السلام في قبرص، توصلنا منذ شباط/فبراير 2014 إلى اتفاق بشأن إعلان مشترك لزعيمي الطائفتين جسّد أساس حل مشكلة قبرص وأعاد تأكيد هذا الأساس. وقد تتوّجت المفاوضات المكثفة بشأن مختلف الفصول التي تلت بعقد مؤتمر كران مونتانا في عام 2017، الذي اقترب أكثر من أي وقت مضى من التوصل إلى اتفاق استراتيجي شامل.

وبعد فشل مساعي المؤتمر المعقود في تموز/يوليه 2017، جددنا جهودنا الرامية لاستئناف عملية السلام من نقطة توقفها في كران مونتانا، نظرا لإدراكنا لضرورة الحفاظ على مجموعة الأعمال التي

تم إنجازها، ولا سيما على التقارب الكبير بشأن القضايا الأساسية، كما هو موضح في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ أيلول/سبتمبر 2017.

وتم التوصل إلى اتفاق مبدئي بين زعيمي الطائفتين في آب/أغسطس 2019 بشأن شروط استئناف المفاوضات. وقد اعتمد الاتفاق على مجموعة الأعمال القائمة، وهي الإعلان المشترك لعام 2014، وأوجه التقارب السابقة، وإطار النقاط الست الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة في كران مونتانا. وتم تأكيد هذا التفاهم خلال اجتماع زعيمي الطائفتين مع الأمين العام للأمم المتحدة المعقود في برلين في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، مما مهّد الطريق أمام اجتماع مجموعة الخمسة زائد الأمم المتحدة غير الرسمي الذي عُقد في جنيف في نيسان/أبريل 2021. ورغم كل الجهود المبذولة، لم نتمكن من إيجاد مخرج بسبب التحول الجذري الذي شهده موقف الجانب التركي، الذي اتضح أيضا من خلال سياسة تدخلات غير مسبوقة، وأخيرا التلاعب بالتطورات السياسية في الجزء المحتل من قبرص، وفرض زعامة جديدة للطائفة القبرصية التركية لم تنفك منذ ذلك الحين عن الدفاع عن مواقف تتعارض مع إطار الأمم المتحدة القائم المكرّس في قرارات الأمم المتحدة. وفي سياق نفس السياسة الرامية إلى تقويض جميع آفاق استئناف عملية السلام، رفض الجانب التركي مرارا وتكرارا أيضا اقتراح تعيين مبعوث للأمم المتحدة يُكلَّف بتيسير الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد رُفض هذا الاقتراح خلال الاجتماع الذي عقد في جنيف في نيسان/أبريل 2021 ومرة أخرى خلال الاجتماع غير الرسمي لزعيمي الطائفتين المعقود مع الأمين العام للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2021 في نيويورك، ولا يزال يواجه رفض الجانب التركي باستمرار. وفي الوقت نفسه، واصلت تركيا تنفيذ سلسلة من الأنشطة غير القانونية والاستفزازية في المياه الإقليمية والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، وارتكاب انتهاكات للوضع العسكري الراهن على طول خط القوات التركية لوقف إطلاق النار وفي ستروفيليا، وفي المنطقة المسيّجة من فاروشا، في تحد كامل لقرارات ومقررات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد تفاقم ما سبق ذكره أكثر من جرّاء استمرار تركيا في تحديث قدراتها العسكرية وبناها التحتية في الجزء المحتل من قبرص، وهي سياسة تشكل خطرا جسيما على قبرص وكذلك على السلام والاستقرار في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بشكل أعم.

وقد اتضحت هذه التحركات التي قامت بها تركيا من أجل زيادة عسكرة الجزء المحتل من قبرص أيضا من قراراتها المتعلقة بإنشاء قاعدة طائرات مسيّرة في المطار العسكري غير القانوني الموجود في قرية ليفكونويكو المحتلة، وإقامة قاعدة بحرية في بلدة تريكومو المحتلة، ومواصلة توسيع البنى التحتية العسكرية التركية في شبه جزيرة كارباس التي تقدمت أكثر خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وعلاوة على ذلك، أدرجت تركيا مؤخرا "مطار" تيمبو ضمن قائمة مطاراتها المحلية، وهي خطوة اتُّخذت بعد أيام فقط من قرارها فرض بروتوكول مالي جديد على طائفة القبارصة الأتراك في سياق سياستها المتمثلة في قمع وتطويق القبارصة الأتراك وضم الجزء المحتل من قبرص إلى تركيا. وإضافة إلى ذلك، يزداد وضوح وحدّة سياسة قمع القبارصة الأتراك الذين يعارضون تلك السياسات.

ورغم هذه الخلفية السلبية ونظرا لوعينا التام بضرورة وضع حد لجمود الوضع وتهيئة الظروف المواتية لإجراء حوار بنّاء، واصلنا البحث عن السبل الكفيلة بتنشيط عملية السلام وإحياء آفاق التوصل إلى حل لمشكلة قبرص وواصلنا اتخاذ مبادرات لهذا الغرض.

وفي هذا السياق، ومراعاةً للشواغل التي أعرب عنها القبارصة الأتراك فيما يتعلق بجوانب مسألة المساواة السياسية والمشاركة الفعالة، أكدّنا من جديد التزامنا بأوجه التقارب ذات الصلة التي تحققت قبل انعقاد مؤتمر كران مونتانا، وقدمنا كذلك اقتراحا يهدف لتطبيق اللامركزية في إطار ممارسة بعض الاختصاصات الاتحادية بغية تعزيز دور الدولتين المؤسِّستين، مع الحرص في الوقت نفسه على تعزيز وظائف الاتحاد وقدرته على البقاء.

ومن نفس هذا المنطلق، عرضنا في كانون الأول/ديسمبر 2020 حزمة من التدابير الجريئة لبناء الثقة التي قدمناها أيضا مباشرة إلى زعيم طائفة القبارصة الأتراك في أيار/مايو 2022، وكلّنا أمل في أن توفر أساسا لإجراء مناقشة بناءة وإحراز تقدم نحو إيجاد مخرج.

وتتألف الحزمة المقترحة مما يلي:

(أ) مطار فاروشا – تيمبو: نقل المنطقة المسيّجة من فاروشا والمنافذ إليها، وفقا للأحكام ذات الصلة من قراري مجلس الأمن 550 (1984) و 789 (1992)، إلى إدارة الأمم المتحدة بهدف تمكين سكانها الشرعيين من العودة المبكرة إلى المنطقة في ظل ظروف آمنة وفي أقرب وقت ممكن.

وبالتوازي مع ذلك، وضع مطار تيمبو أيضا تحت إدارة الأمم المتحدة وتشغيله في امتثال تام لقواعد القانون الدولي ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية شيكاغو لعام 1944، وكذلك المعاهدة المتعلقة بإقامة جمهورية قبرص لعام 1960.

وفي هذا السياق، من الضروري التأكيد مجددا على وجود منطقة معلومات الطيران واحدة وغير مقسّمة في قبرص (هي منطقة معلومات الطيران لنيقوسيا).

(ب) ميناء فاماغوستا – بروتوكول أنقرة: الاتفاق على ترتيبات عملية بشأن التجارة عبر ميناء فاماغوستا، وفقًا للبروتوكول رقم 10 بشأن قبرص الملحق بقانون الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لعام 2003. وستتولى المفوضية الأوروبية إدارة هذه التجارة.

وترفع تركيا القيود التي تفرضها على قبرص وتنفذ تنفيذا كاملا وغير تمييزي البروتوكول الإضافي لاتفاق الارتباط مع قبرص، مما يسمح، في جملة أمور، بوصول السفن التي ترفع العلم القبرصي إلى الموانئ التركية وبفتح مجالها الجوي.

(ج) وقد أكدنا مجددا بأقوى عبارات ممكنة أنه ليس في نيتنا الاستيلاء على قطرة واحدة من المحروقات أو على فلس واحد من أي إيرادات محتملة، مما يعود إلى مواطنينا القبارصة الأتراك حقا.

ولهذا السبب ذكّرنا باقتراحنا بأنه عندما يبدأ استغلال المحروقات إذا تم ذلك، وحتى دون إيجاد حل لمشكلة قبرص، يتم إيداع الإيرادات المستحقة في حساب ضمان لصالح طائفة القبارصة الأتراك، وفقا لنسبة السكان/المواطنين في الدولتين المؤسِّستين المستقبليتين.

وبطبيعة الحال، لا يمكن إقامة مثل هذا الترتيب إلا إذا تم التوصل إلى اتفاق بشأن تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة/الجرف القاري بين قبرص وتركيا، علما أن مطالبات تركيا الحالية لا تحرم القبارصة اليونانيين فحسب، بل القبارصة الأتراك أيضا، من جزء كبير من المنطقة الاقتصادية الخالصة للجزيرة.

ولسوء الحظ، قوبلت هذه الحزمة برفض قطعي من زعيم طائفة القبارصة الأتراك الذي عارض لاحقا تدابير بناء الثقة المقترحة في تموز/يوليه 2022 مما يعكس للأسف موقف الجانب التركي من حل "الدولتين". ورغم ذلك، كررنا استعدادنا لمناقشة جميع المقترحات، طالما أن المناقشة تسعى إلى تحقيق هدف إعادة توحيد الجزيرة والأساس الراسخ لحل يمتثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وهذا الرد السلبي الصادر عن زعيم طائفة القبارصة الأتراك، الذي يتناقض بشكل صارخ مع النداءات الموجّهة من داخل طائفة القبارصة الأتراك من أجل تقديم جواب بنّاء، قد اقترن أيضا بمزيد من الأعمال الاستفزازية والتهديدات المتواصلة الصادرة عن تركيا والجانب القبرصي التركي. وهي تشمل الإجراءات غير القانونية والإعلانات عن المزيد من الانتهاكات في فاروشا، في تجاهل صارخ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن النداءات المتكررة التي وجهها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لوقف الانتهاكات وعكس مسار الإجراءات الأحادية.

وخلال هذه الفترة، قد شهدنا أيضا تجديد الجهود الرامية إلى رفع المستوى الدولي للكيان الانفصالي، كما يتضح من القرار الذي اتخذته مؤخرا منظمة الدول التركية بتعديل نظامها الأساسي بغية السماح بانضمام الكيانات ومنح مركز المراقب للكيان الانفصالي غير الشرعي في الجزء المحتل من قبرص. ويتضارب هذا القرار مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما مع القرارين 541 (1983) و 550 (1984) اللذين اعتبرا إعلان ما أُطلق عليه اسم "الجمهورية التركية لشمال قبرص" باطلا من الناحية القانونية ووجّها دعوة إلى جميع الدول إلى عدم الاعتراف بالكيان الانفصالي المذكور أعلاه وعدم تيسيره بأي شكل من الأشكال.

وفي نفس الاتجاه وفي سياق السياسة الرامية إلى فرض أمر واقع جديد، لتقويض آفاق التوصل إلى حل والسعي إلى رفع مستوى الكيان الانفصالي، أعلن الجانب القبرصي التركي عن طلب إبرام اتفاق مركز للقوات مع الأمم المتحدة في تناقض تام مع المبادئ الملزمة قانونا التي تقضي بعدم إبرام مثل هذه الاتفاقات إلا بين الأمم المتحدة وحكومات الدول التي تستضيف عملية من عمليات حفظ السلام، وفي هذه الحالة جمهورية قبرص على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 186 (1964) والقرارات اللاحقة.

وعلى أرض الواقع، ما زلنا نواجه محاولات متكررة للتوغل في المنطقة العازلة في عدد من النقاط الساخنة على طول خط القوات التركية لوقف إطلاق النار، مما يزيد من خطر تقويض الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية، ويغيّر أيضا الأساس الذي تقوم عليه العملية، ويؤدي إلى ترسيخ الوضع الراهن.

ورغم ما سبق ذكره، فإننا لا نزال ملتزمين بالجهود المبذولة تحت رعاية الأمم المتحدة لتنشيط آفاق استئناف المفاوضات، ونحن على استعداد للقيام بدورنا من أجل تحقيق هذا الهدف. ونحن متمسكون بالتزامنا الراسخ بمواصلة العمل من أجل إيجاد مخرج ونؤكد مجددا تأييدنا للموقف الذي أعرب عنه الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته المؤرخة 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020 الذي يفيد بأن استئناف المحادثات يجب أن يقوم على مجموعة الأعمال القائمة وبأن أفضل طريقة للمضي قدما هي العودة إلى طاولة المفاوضات والتوصل إلى تسوية دائمة وفقا لمعايير الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وانطلاقا من نقطة تعليق المفاوضات في كران مونتانا.

وفي هذا السياق، يكتسي دعم الأمم المتحدة ودعم مجلس الأمن، تحديدا، أهمية بالغة، بما في ذلك من خلال زيادة تعزيز الخطابات الموجّهة إلى أنقرة بشأن ضرورة الامتناع عن القيام بأي أفعال أو إجراءات

يمكن أن تزيد من تقويض آفاق استئناف المفاوضات. ولا تقل عن ذلك أهمية ضرورة الثبات والتمسك بهدف إعادة توحيد الجزيرة باعتباره الوسيلة المجدية الوحيدة للتقدم إلى الأمام، وكذلك ضرورة التمسك بالأساس المتفق عليه منذ فترة طويلة والمتمثل في إقامة اتحاد ثنائي المناطق وثنائي الطائفة على أساس من المساواة السياسية، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة.

وهذه هي الأرضية المشتركة الوحيدة التي يمكن على أساسها إيجاد مخرج. أما المحاولات الرامية لطرح أفكار تهدف لإيجاد أرضية مشتركة جديدة تستند إلى منطق حل وسط بين الأساس الذي اتفق عليه الطرفان المذكور أعلاه وحل "الدولتين" الذي أعلن عنه الجانب التركي فلن تشكل سوى مساع للاسترضاء وستشجع على تبني موقف أكثر غطرسة.

ورغم موقفنا بشأن ضرورة تعيين مستشار خاص/مبعوث خاص للأمين العام وفقا لممارسة الأمم المتحدة القائمة منذ مدة طويلة، فإننا نرحب بالقرار الذي اتخذه الأمين العام للأمم المتحدة مؤخرا بتعيين مسؤول رفيع المستوى من الأمانة العامة للأمم المتحدة للاضطلاع بدور جهة الاتصال مع جميع الأطراف المعنية في سياق الجهود المبذولة لإيجاد مخرج. وكانت الزيارات اللاحقة التي قام بها الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا إلى قبرص في نيسان/أبريل وتموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر 2022 مفيدة لتسليط الضوء على الرسالة المتعلقة باستمرار التزام الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم مساعيه الحميدة وبالعمل على تنشيط المفاوضات.

ونحن نأمل بصدق أن تتفاعل جميع الأطراف المعنية بحسن نية، سعيا إلى معالجة الحساسيات والشواغل المشروعة لكلتا الطائفتين والتوصل إلى وضع مفيد للجميع والانتقال إلى عهد جديد من الصداقة بين قبرص وتركيا وكذلك بين اليونان وتركيا مما سيخلف تداعيات إيجابية على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا والأمن والاستقرار عموما في شرق البحر الأبيض المتوسط.

ثانيا - آلية فعالة للاتصالات العسكرية المباشرة

نظرا إلى ضرورة نزع فتيل التوتر في قبرص وحولها، أصبحت هناك حاجة ماسة لإنشاء آلية للاتصالات العسكرية المباشرة بين القوتين المتواجهتين في قبرص، بتيسير من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

وتكسي هذه الآلية أهمية أكبر نظرا للانتهاكات المستمرة لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، في فاروشا، والعوائق والتدخلات التي تجري نيابة عن قوات الاحتلال التركية والتي تحد من قدرة قوة الأمم المتحدة على أداء مهامها، والاستمرار في رفع مستوى البنى التحتية العسكرية التركية في الجزء المحتل من قبرص.

وفي هذا الاتجاه، قدمت حكومة جمهورية قبرص اقتراحا في كانون الأول/ديسمبر 2019، يحدد إطارا لآلية الاتصالات العسكرية المباشرة بين القوتين المتواجهتين، أي الحرس الوطني وقوات الاحتلال التركية، على مستوى قادتهما، بتيسير من قوة الأمم المتحدة على مستوى كل منهما، وفقا لولاية القوة، كما ينص على ذلك قرار مجلس الأمن 186 (1964).

وبغية مواصلة تيسير الجهود الرامية إلى إنشاء الآلية العسكرية، قدمت حكومة قبرص اقتراحا يدعو إلى قيام قائدَي القوتين المتواجهتين بتعيين جهتَي تنسيق لتشكيل الآلية إلى جانب ممثل عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص على المستوى الملائم.

ثالثا - اللجنة المعنية بالمفقودين

لا يزال عمل اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص يشكل جانبا أساسيا من عملية السلام، ولذلك فإن دعم جميع الأطراف يعتبر في الواقع شرطا لا غنى عنه.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مرة أخرى على أهمية الحصول على المعلومات من المحفوظات ذات الصلة للبلدان والمنظمات التي كان لها وجود عسكري أو شرطي في قبرص في الأعوام 1963 و 1964 و 1974، من أجل جعل أداء اللجنة أكثر فعالية.

ونخص بالذكر المحفوظات العسكرية التركية، لا سيما في الفترة حوالي عام 1974. ويقع على عاتق تركيا التزام بذل العناية الواجبة وتقديم المعلومات من محفوظاتها بحسن نية، للمساعدة في تحديد مصير المفقودين في قبرص.

ومن شأن إتاحة الوصول إلى المحفوظات العسكرية أن يوفر، في جملة أمور، معلومات عن المواقع الرئيسية لدفن المفقودين، وكذلك المواقع الثانوية نظرا لنقل عدد كبير من الرفات إلى أماكن أخرى، وهو ما يجعل جهود اللجنة بالغة الصعوبة.

وكما ذُكر مرات عديدة في الماضي، من الأهمية بمكان حقا إتاحة الاطلاع على المحفوظات والحصول على المعلومات ذات الصلة بمسألة مصير المفقودين، التي تشكل أحد التحديات الإنسانية الخطيرة الناجمة عن النزاع.

رابعا - اللجان التقنية

تواصل اللجان التقنية عملها، بهدف التخفيف من الآثار الضارة للوضع الراهن على حياة الناس اليومية، وذلك في إطار اختصاصاتها المتفق عليها بين زعيمي الطائفتين منذ 8 تموز/يوليه 2006، تحت رعاية الأمم المتحدة. ويشكل عملها، في هذا الإطار، جزءا لا يتجزأ من عملية السلام ويرتبط ارتباطا وثيقا بالجهد الشامل الرامي إلى حل المشكلة القبرصية على الأساس المتفق عليه والمحدد في القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويسهم عملها أيضا في الجهود المبذولة لتحسين المناخ العام وتهيئة الظروف المؤاتية لاستئناف المفاوضات.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجان التقنية اتخاذ عدد من المبادرات الإيجابية عن طريق مواصلة الاستفادة من الإنجازات التي حققتها.

ومما يؤسف له أنه كانت هناك أيضا مناسبات عُرقل فيها عملها بشكل متزايد نتيجة للقرارات التي اتخذها الجانب القبرصي التركي. وقد أدى هذا النهج إلى حالات تأخير وتأجيل وإلى انتكاسات في عدد من المشاريع في بعض الحالات.

ويتصل أحد الأمثلة الأكثر دلالة على هذا النهج بقرار الجانب القبرصي التركي في تشرين الأول/أكتوبر 2022 تعليق مشاركته في برنامج "تخيّل" المتصل بمناهضة العنصرية وتعليم السلام، الذي ينفَّذ

تحت رعاية اللجنة التقنية المعنية بالتعليم. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج "تخيّل" وصل منذ إطلاقه لأول مرة في تشرين الأول/أكتوبر 2017 إلى آلاف الطلاب ومئات المعلمين، ومن المسلَّم به على نطاق واسع أنه أسهم بشكل كبير في هدف زيادة الاتصال والتعاون بين الطائفتين. ولذلك، فإن قرار الجانب القبرصي التركي الذي اتُّخذ في خضم إعادة إطلاق البرنامج للعام الدراسي الحالي وعلى أساس ادعاءات لا أساس لها، يشكل انتكاسة كبيرة. ومن المتوقع أن يُعاد النظر في هذا القرار وأن يعاد العمل بالبرنامج بشكل كامل.

وإن النقاش بشأن كيفية مواجهة التحديات المتزايدة الناجمة عن الهجرة غير النظامية يكتنفه الجمود أيضا منذ أن قوبلت دعواتنا المتكررة لمناقشة المسألة في اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية بإصرار الجانب القبرصي التركي على إقامة مستويات أخرى من التعاون خارج سياق اللجان التقنية، مما يشير إلى تهيئة سياق للتعاون بين الإدارتين المعنيّتين. والواقع أن هذا النهج يشكّك في المنطق ذاته الذي أنشئت على أساسه اللجان التقنية، وهو تهيئة سياق يجمع الخبراء من كلتا الطائفتين بصفتهم الشخصية وعلى أساس مؤهلاتهم المهنية، وبذلك تجاوز المسألة الحساسة المتمثلة في الاتصال بين ما يسمى "الإدارتين" المعنيّتين.

ولم تُحرِز المناقشات بشأن الاقتراح المهم المتعلق بإنشاء حديقة للطاقة الفلطائية الضوئية في المنطقة العازلة تقدما كما كان متوقعا بسبب إصرار الجانب القبرصي التركي على إشراك "مؤسسة" تابعة لـ "الجمهورية التركية لشمال قبرص" في إعداد دراسة الجدوى التمهيدية ذات الصلة.

وفي اللجنة التقنية المعنية بالثقافة، وبعد مناقشات طال أمدها وحالات تأخير كبيرة نتيجة للتعديلات المستمرة التي طلبها الجانب القبرصي التركي، وافقت اللجنة التقنية على اقتراح لإقامة مناسبة للتواصل بين الفنانين في قبرص تهدف إلى الجمع بين الفنانين والأكاديميين من الطائفتين بهدف الالتقاء والتواصل، وتهيئة مساحة يمكنهم من خلالها تبادل أعمالهم وخططهم وإنشاء روابط جديدة. غير أن الجانب القبرصي التركي قام في وقت متأخر جدا من هذه العملية بإرجاء تنفيذ هذا الاقتراح، وكذلك الاقتراح المتفق عليه المتعلق بإقامة مسابقة للفيديو والرسم مستوحاة من مواقع التراث الثقافي للجزيرة، وقد استشهد في ذلك بـ "قانون" يمنع تنظيم هذه المناسبات في فترة "ما قبل الانتخابات".

وعلى الرغم من التحديات المبيّنة أعلاه، تَواصَل العمل بشأن مسائل أخرى، وإن كان ذلك بتأخير كبير في بعض الحالات. وفي هذا السياق، شُجِّعت اللجان التقنية على استخدام الأدوات والموارد المتاحة لتحقيق نتائج ملموسة، في إطار ولايتها. وتحقيقا لهذه الغاية، واصلت اللجان التقنية الاستفادة، إلى حين انتهاء العقد في تشرين الأول/أكتوبر، من مرفق الدعم الذي يموله الاتحاد الأوروبي في إطار اللائحة 2006/389. وتكتسي هذه الآلية وإطار الدعم الذي تتيحه أهمية حاسمة لعمل اللجان التقنية، ونتطلع في هذا السياق إلى الاختتام السريع للعملية ذات الصلة من أجل ضمان استمرارها.

وبعد رفع جميع القيود المتعلقة بفيروس كوفيد-19 في أيار/مايو، عادت المعابر إلى وضعها التشغيلي الذي كانت عليه قبل الجائحة. وتمشيا مع هدفنا المتمثل في تعزيز التواصل بين الطائفتين، تتواصل المناقشات داخل اللجنة التقنية المعنية بالمعابر لزيادة تيسير عبور الأشخاص والتواصل بين الطائفتين. وفي هذا السياق، تتركز جهودنا على جملة أمور منها المبادرات التي من شأنها تسريع عمليات التفتيش ذات الصلة عند المعابر، بسبل منها أعمال التحسين وتعيين موظفين إضافيين.

ومن خلال الإسهام في بناء جسور الاتصال والتفاهم والاحترام والثقة بين الطائفتين عن طريق العمل المشترك في مجال ترميم المعالم والمواقع الثقافية، حافظت اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي على نواتج ثابتة، حيث اختُتم بالفعل 13 مشروعا في عام 2022، ولا يزال 13 مشروعا جاريا وهناك 21 مشروعا آخر سيبدأ العمل بها في العام التالي. وقد ألهم عمل هذه اللجنة اللجانَ التقنية الأخرى أيضا، بما في ذلك اختيار المواضيع لمشاريعها.

وتواصل اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين حاليا عملها من أجل تنفيذ التوصيات العملية الواردة في خطة العمل المتفق عليها استجابة لدعوة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قادة الطائفتين إلى التزام ملموس لزيادة مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية ومجدية في محادثات السلام وتقديم الدعم والتشجيع المباشرين لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز التواصل وبناء الثقة بين الطائفتين. وفي هذا السياق، تُركِّز المناقشات داخل اللجنة التقنية حاليا على تنظيم حلقة دراسية تتبادل خلالها النساء من كلتا الطائفتين ممن شاركن في جولات تفاوض سابقة خبراتهن ووجهات نظرهن. وكخطوة تالية، اقترحنا أيضا تنظيم مناسبة بمشاركة نساء كن جزءا من عملية سلام أخرى.

وفي الوقت نفسه، تواصل اللجنة التقنية المعنية بالاقتصاد مناقشة سبل مواصلة تعزيز التجارة على أساس لائحة الخط الأخضر. وفي أعقاب التنفيذ الأخير لقرار توسيع قائمة المنتجات المتجر بها لتشمل بعض الأغذية المصنعة ذات الأصل غير الحيواني، تجري مناقشات لزيادة توسيع نطاق المنتجات المتجر بها، فضلا عن آليات المعاملات المالية ذات الصلة. ومع مراعاة ضرورة النهوض بالتفاعل الاقتصادي، تجدر الإشارة إلى أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لضمان سير التجارة في كلا الاتجاهين، مع مراعاة العقبات القائمة في "التجارة العكسية" على وجه الخصوص. وقد عملت اللجنة التقنية المعنية بالاقتصاد أيضا على سبل تعزيز وزيادة إبراز التعاون الاقتصادي بين الطائفتين. وعلاوة على ذلك، تم الانتهاء من وضع دراسة جدوى بشأن إعادة تدوير نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية بمشاركة كلتا الطائفتين مع موافقة اللجنة التقنية بالإجماع على محتواها وتوصياتها. وفي أعقاب ذلك، أعربنا عن تأييدنا الكامل لتنفيذ هذا الاقتراح في الوقت المناسب، إدراكا منا لأهميته، ولا سيما من منظور تجاري وبيئي. ونتطلع إلى رد إيجابي من الجانب القبرصي التركي حالما ينتهي من استعراضه.

وقد تعهّدَت اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية قناةً تعمل بشكل جيد لتبادل المعلومات عن الأنشطة الإجرامية من خلال غرفة الاتصال المشتركة. وقد أسهم أيضا المرفق الفرعي لغرفة الاتصال المشتركة، الذي بدأ العمل به في بيلا في نيسان/أبريل 2022، في الجهود المبذولة لمواجهة التحديات الخاصة في المنطقة. وفي الوقت نفسه، يشكل العدد المتزايد لعمليات "الشرطة" غير المأذون بها في القرية مصدر قلق بالغ. فهذه الأعمال تسهم في تدهور المناخ العام، سواء داخل المجتمع المحلي أو بشكل عام، وتشكل محاولة واضحة لخلق انطباع خاطئ بأن بيلا هي منطقة تخضع "للإدارة المشتركة" للجانبين. ولذلك نشدد على ضرورة الامتناع عن هذه الأعمال، ونؤكد على مركز بيلا بوصفها منطقة تقع داخل المنطقة العازلة وتتحمل فيها قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مسؤوليات محددة وفقا لولايتها.

وقد واصلت اللجنة التقنية المعنية بالصحة تبادلها للمعلومات المتعلقة بقضايا الصحة العامة، مثل تفشي فيروس كوفيد-19 وجدري القردة. واختَتمت اللجنة أيضا المرحلة الثانية من البرنامج المتعلق بتحديد نواقل البعوض وتوزيعها، مما أسهم في تعزيز بناء القدرات في مجال تحديد البعوض ذي الأهمية الطبية وزيادة الوعي العام بتدابير الحماية من لدغات البعوض.

وعلاوة على ذلك، تواصل اللجنة التقنية المعنية بالتعليم عملها بشأن تنفيذ المشروع المتعلق بانتشار التتمر التقليدي في المدارس والتسلط عبر الإنترنت وارتباطاتهما ومنعهما، بالتآزر مع اللجنة التقنية المعنية بالجريمة. ومما يكتسي أهمية خاصة في سياق اللجنة التقنية المعنية بالتعليم مشروعُ خطط الدروس، الذي يتألف من 30 وحدة من المواد التعليمية التكميلية التي ستتاح للطلاب والمربين للاستخدام الطوعي. وكان من المتوخى أن يكون ذلك مشروعا تجريبيا استجابة لدعوة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراراته لتعزيز تعليم السلام في قبرص. وعلى الرغم من أن الخبراء اختتموا عملهم في أيلول/سبتمبر الماضي، فإن المشروع لا يزال قيد الاستعراض من الجانب القبرصي التركي.

وأخيرا، توصلت اللجنة التقنية المعنية بالبيئة إلى اتفاق بشأن المقترح المتعلق بحماية أشجار الخروب والحفاظ عليها مع القيام حاليا بزيارات ميدانية ذات صلة في سياق تنفيذ المشروع. وهناك أيضا عدد من المشاريع الأخرى قيد الإعداد، بما في ذلك المشاريع المتعلقة بالتراث الجيولوجي لقبرص، ومسابقة تحدي الابتكار البيئي، وحماية النسور.

وللجان التقنية دور كبير بوصفها مساهما في تهيئة بيئة سياسية أكثر إيجابية، في إطار ولايتها، وفي هذا السياق، نجدّد التزامنا بزيادة دعمها في سعيها لإنجاز مهمتها، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية السلام ومن الجهد الشامل للتوصل إلى حل وإعادة توحيد قبرص على الأساس المتفق عليه.

المرفق الثاني

الإجراءات التي اتّخذها الجانب القبرصي التركي لدعم الأجزاء ذات الصلة من قرار مجلس الأمن 2646 (2022)

المشهد العام

أود، بصفتي رئيسا للجمهورية التركية لشمال قبرص، أن أطلعكم على التطورات البالغة الأهمية التي تكشفت خلال الأشهر الستة الماضية والتي أدت دورا حاسما في ما يتعلق بمستقبل دولتي والشعب القبرصي التركي الذي أمثله.

وبوصفنا الجمهورية التركية لشمال قبرص، واصلنا بذل الجهود لإعادة تأكيد حقوقنا المتأصلة، أي المساواة في السيادة وتساوي المركز الدولي، الذي حُرمنا منه بالقوة في عام 1963.

وقد وجّه رئيس جمهورية تركيا، صاحب الفخامة السيد رجب طيب أردوغان، في خطابه الذي ألقاه في أيلول/سبتمبر 2022 أمام الدورة الـ 77 للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك نداءً تاريخيا إلى جميع الدول الأعضاء للاعتراف رسميا بالجمهورية التركية لشمال قبرص. وفي منبر لا يزال يُمنَع فيه شعبي من التمثيل، دعا الرئيس أردوغان المجتمع الدولي إلى وضع حد للقمع ضد القبارصة الأتراك وللجهود الرامية إلى عزلنا عن العالم من خلال فرض قيود غير إنسانية، في تعارض مع مبادئ الأمم المتحدة، كما دعاه إلى الاعتراف رسميا بالجمهورية التركية لشمال قبرص بأسرع مع يمكن. وهذا النداء التاريخي يذكّر الدول الأعضاء بمسؤوليتها عن اتخاذ الخطوات اللازمة لتبديد الوهم القائل بأن الحكومة القبرصية اليونانية، تحت ستار جمهورية قبرص البائدة قانونا، هي السلطة الشرعية الوحيدة لجزيرة قبرص.

وإن التوصل إلى نتائج ملموسة تحقيقا لهذه الغاية سيسد الفجوة غير القانونية وغير العادلة بين مركزَي الجانبين المتساويين وسيهيئ الأرضية المشتركة اللازمة لبدء مفاوضات رسمية ذات مغزى بينهما تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة.

ومنذ اليوم الأول الذي توليتُ فيه مهامي كرئيس، وبناء على الولاية التي أناطني بها شعبي، دعوت إلى إعادة تأكيد هذه الحقوق المتأصلة باعتبارها الأساس الواقعي الوحيد الذي يمكن الارتكاز عليه لحل مشكلة قبرص التي مضى عليها 59 عاما. والإنكار المستمر لإعادة تأكيد الحقوق المتأصلة للشعب القبرصي التركي لم يعرقل التوصل إلى تسوية عادلة ومستدامة فحسب، بل أدى أيضا إلى إدامة مستقبل غير مؤكد لجزيرة قبرص.

وفي ما يتعلق بالحقوق المتساوية المتأصلة الواجبة للشعب القبرصي التركي: فقد مارس الشعبان حقوقهما المتساوية المتأصلة واشتركا في تأسيس جمهورية قبرص القائمة على الشراكة لعام 1960. وإن تساوي القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين في المركز، وتساوي حقوقهم في الحكم الفعال للجزيرة، بما في ذلك تساوي حقوقهم في تحديد مستقبلهم، مكرسان في الاتفاقات الدولية لعامي 1959 و 1960 ودستور عام 1960 الذي أنشئت بموجبه جمهورية قبرص كدولة ذات سيادة والذي تم بموجبه تحديد هيكل حكومتها. وقد حُدِّد حكم الجمهورية القائمة على الشراكة، بما في ذلك الطريقة المحددة التي سيتم بها تقاسم السلطة بين الشعبين، في المواد الأساسية للدستور المنصوص عليها في اتفاقية زيورخ المؤرخة 11

شباط/فبراير 1959. وقد أبقى دستور عام 1960 على المواد الأساسية وكفل حمايتها بالكامل وحظر صراحةً تعديلها، سواء عن طريق التغيير أو الإضافة أو الإلغاء.

وحظيت جمهورية قبرص بالاعتراف الدولي بها ضمن الإطار المحدد بدقة المنصوص عليه في الاتفاقات الدولية، والمنصوص عليه أيضا في دستورها، والذي تأسست بناء عليه الجمهورية القائمة على الشراكة، وبدأت تمارس سيادتها المحدودة وشخصيتها القانونية الدولية ضمن حدود هيكلها المحمي دوليا.

وعلى الرغم من الترتيبات المحددة بوضوح لتقاسم السلطة، والتي تطلبت الحفاظ على توازن دقيق كفله كل من القوى الضامنة الثلاث والشعبان، بدأ الشريك القبرصي اليوناني في عام 1963 حملته الانفرادية عن طريق القيام بشكل غير دستوري بتعديل المواد الأساسية للدستور "غير القابلة للتعديل" والتي تحظى بالموافقة على الصعيد الدولي، وبذلك تدمير مقومات الشراكة من خلال تقييد الحقوق المتأصلة للشعب القبرصي التركي، ومن ثم تحويل جهاز الدولة إلى جهاز يحكمه بشكل انفرادي. وعلاوة على ذلك، حافظ الشريك القبرصي اليوناني بقوة السلاح على هذا المركز غير القانوني الذي أوجده بشكل انفرادي واتبع سياسة حرمان الشريك القبرصي التركي من حقوقه المتأصلة في جميع مناحي الحياة.

وقد أقرت الأمم المتحدة حالة عدم المشروعية، واقترحت في عام 1964 نشر قوة حفظ السلام التابعة لها في الجزيرة (قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص) من أجل إنهائها، ومن أجل وقف العنف المسلح غير المتناسب ضد المدنيين من القبارصة الأتراك.

والأمر الذي كان ينقص في ذلك الوقت هو قرار يصدر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للاعتراف بحقيقة أن الجمهورية القائمة على الشراكة أصبحت بائدة بالفعل. ولكن الأمم المتحدة اختارت بدلا من ذلك، في تجاهل لالتزامها بتحقيق هذه الغاية، التماسَ موافقة الشريك القبرصي اليوناني الذي أوجد حالة عدم المشروعية، وبذلك أسهمت في إدامتها. وتعرِّف جميعُ الأطراف المعنيةُ عدم المشروعية هذا بأنه الوضع الراهن الذي تعبّر بوضوح عن عدم مقبوليته وعدم استدامته.

ولم تفشل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في منع إراقة الدماء ضد القبارصة الأتراك فحسب، بل إن الحالة في عهدها ازدادت تدهورا. وبحلول عام 1974، انضم البر الرئيسي لليونان إلى الحملة القبرصية اليونانية من خلال تنظيم انقلاب لتوحيد الجزيرة مع اليونان في تموز/يوليه 1974، وقد استوجبت مواصلة انتهاك معاهدات عام 1960 تدخلَ تركيا في إطار التزاماتها بموجب تلك المعاهدات.

وقد أوقف تدخلُ تركيا محاولات الإبادة الجماعية التي حرّض عليها القبارصة اليونانيون واليونانيون ضد الشعب القبرصي التركي، وأدى إلى إرساء اللاعنف والاستقرار في الجزيرة عن طريق تأمين الحدود الحالية للدولتين. وبعد ترسيم الحدود، تمكنت الإدارتان، تحت رعاية الأمم المتحدة، من إبرام اتفاق لتبادل السكان، انتقل بموجبه القبارصة الأتراك إلى الشمال والقبارصة اليونانيون إلى الجنوب. وقد مهّد هذا الاتفاق التاريخي لاكتساب الجانبين الشرعيةَ الديمقراطية.

ومنذ ذلك الحين، يجري الجانبان انتخاباتهما الديمقراطية، وينتخبان رؤسائهما، ويشكلان حكومتيهما، ويديران دولتيهما. ويَعرِف كل جانب أين تبدأ سيادته وسلطته وولايته القضائية وأين تنتهي.

وفي عام 2004، ولأول مرة في تاريخ المفاوضات القبرصية، اتفق الزعيمان على عرض خطة التسوية الشاملة للأمم المتحدة التي تحظى بموافقة دولية، والمعروفة أيضا باسم خطة عنان، على مواطني

دولتيهما للتصويت على إقرارها في استفتاءين منفصلين ومتزامنين وفقا لتشريعاتهما الوطنية ذات الصلة، مما استتبع سن قانون استفتاء منفصل من قبل برلمانَي الدولتين. وقد أَجرى الاستفتاءين اللذين أقيما في 24 نيسان/أبريل 2004 مجلسا الانتخابات في كلتا الدولتين اللتين أشرفتا على تنفيذ تشريعاتهما المتعلقة بالانتخابات. وقد وافق على خطة عنان ما نسبته 65 في المائة من الناخبين القبارصة الأتراك ورفضها 76 في المائة من الناخبين القبارصة اليونانيين. وكان الإقبال على الاستفتاءين مرتفعا حيث بلغ 89 في المائة لدى الجانب القبرصي اليوناني و 87 في المائة لدى الجانب القبرصي التركي، مما يدل على مدى الاهتمام بالخطة وشرعية الإجراءات التي أقيم على أساسها الاستفتاءان المتزامنان المنفصلان.

ومن غير المقبول ومن غير المستدام إصرار المجتمع الدولي على إنكار الاعتراف بهذه الحقائق الواقعية على أرض الواقع. وفي انتهاك للقانون الدولي، تواصل القيادة القبرصية اليونانية التصرف كما لو أن لديها صفة تمثيل الجزيرة برمتها، مدعومة بسياسة الإنكار التي ينتهجها المجتمع الدولي.

وهذا الوهم هو الذي أوجد المسألة القبرصية وهو الوصي على وجودها.

وقد أدى الواقعُ إلى بدء تحطيم هذا الوهم في عام 2003 عندما افتُتح أول معبر بين الدولتين. وبدأت آلة الدعاية القبرصية اليونانية التي كان لها دور أساسي في الحفاظ على هذا الوهم في التفكك عندما بدأ الشعب القبرصي اليوناني العبور إلى الجمهورية التركية لشمال قبرص واختبر الواقع الحقيقي لجزيرة قبرص، الذي يتمثل في وجود دولتين. والواقع هو أن كلا الجانبين متساويان في السيادة ولهما الحق على قدم المساواة في التمتع بمركز دولي متساو.

وإن رؤيتي، التي تؤيدها جمهورية تركيا تأييدا كاملا، لا تسجّل هذا الواقع فحسب، بل تتيح أيضا للمجتمع الدولي الفرصة للتحرر من الإبقاء على هذا الوهم ومن ثم التحرر من حماية الوضع الراهن غير المستدام وغير المقبول. ونتيجة لذلك، فإن رؤيتي تفتح الباب أمام بدء عملية تسوية رسمية جديدة تقوم على أساس واقعي.

مقترحاتنا في مجال التعاون

بصفتي الجانب القبرصي التركي، أكرر تأكيد استعدادي لبدء عملية رسمية جديدة على الفور، بعد إعادة تأكيد حقوقنا المتأصلة، ولحل المسألة القبرصية على أساس علاقة تعاونية بين الجانبين.

وريثما يتم ذلك، اقترحتُ ستة مجالات للتعاون مع القيادة القبرصية اليونانية. وقد أُعِدَّت مقترحاتي بطريقة بنّاءة وتطلعية، من أجل التوصل إلى نتيجة مربحة للجميع. وهذه المقترحات، إذا نفذت، ستكون مفيدة للجانبين، ولجزيرة قبرص، وستسهم إسهاما واضحا في استقرار منطقتنا ورفاهها.

وفي 1 تموز/يوليه 2022، نقلتُ المجموعة الأولى من مقترحات التعاون إلى سعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش، الذي تكرم بنقلها بعد ذلك إلى القيادة القبرصية اليونانية.

وتركز المجموعة الأولى من مقترحات التعاون على المسائل المتصلة بالطاقة في المجالات الأربعة التالية:

في ما يتعلق بالمجال الأول، اقترحتُ التعاون بشأن الموارد الهيدروكربونية ذات الملكية المشتركة في الجزيرة، وهي حقيقة يقبلها جميع الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين. فاكتشاف الموارد الهيدروكربونية قبالة شواطئ الجزيرة لا يزال حتى الآن يشكّل موضع خلاف بين الجانبين وله أثر سلبي على العلاقات بين

الدول الساحلية وأصحاب المصلحة المعنيين. والسبب في ذلك هو رؤية الجانب القبرصي اليوناني القائمة على الهيمنة وإصراره على اتباع مسار انفرادي. وأنا أفضل التعاون والدبلوماسية على النهج الانفرادي. ولقد ذكرت مرارا أن الاقتراح القبرصي التركي المؤرخ 13 تموز/يوليه 2019 لا يزال مطروحا، بل قمتُ بتحديث هذا الاقتراح في 1 تموز/يوليه 2022 لمعالجة الأعذار التي قدّمتها القيادة القبرصية اليونانية من أجل حثها على استخدام هذه الموارد بطريقة مقبولة للطرفين.

ومن ثم فإن الاقتراح القبرصي التركي المحدَّث يتوخى إنشاء لجنة تتألف من عدد متساو من الأعضاء يعينهم الجانبان، وتكون لها سلطة البت بشكل مشترك بشأن الأنشطة الهيدروكربونية المنفذة قبالة الشواطئ، بما في ذلك تقاسم الإيرادات. وبعد تشكيل هذه اللجنة المشتركة، يمكن للجانب المتعاقِد أن يأذن لشركات الطاقة التي رَخّص لها الجانب القبرصي التركي والجانب القبرصي اليوناني بشكل منفصل بإنشاء لجنة، تيسرها الأمم المتحدة، على أن يكون للاتحاد الأوروبي صفة المراقب فيها. وسيعهد إلى اللجنة، في جملة أمور، بالتعاون والتنسيق بشأن الأنشطة قبالة الشواطئ، والعقود المقبلة، والجوانب المتصلة بتحقيق الإيرادات والتقاسم، مع تقديم توصيات بشأن نقل هذه الموارد إلى الأسواق الدولية. ولا تخل القرارات والترتيبات المتخذة في هذا الصدد بالمواقف القانونية والسياسية للجانب القبرصي التركي والجانب القبرصي اليوناني بشأن مسألة قبرص.

وفي ما يتعلق بالمجالين الثاني والثالث للتعاون، اقترحتُ الانتقال إلى الطاقة الخضراء، التي تكتسي أهمية قصوى. وما فتئنا نشهد في جميع أنحاء العالم كوارث غير مسبوقة طبيعية ومن صنع الإنسان. وبطبيعة الحال، فإن جزيرة قبرص ليست محصنة ضد الآثار الضارة لتغير المناخ.

وأنا مقتنع بأن مواجهة هذا التحدي العالمي يستلزم التعاون بين الدولتين في الجزيرة. وكخطوة أولى، اقترحت إقامة الربط الكهربائي للجزيرة مع أوروبا من خلال طريق تركيا الأقرب جغرافيا والأكثر جدوى من الناحية الاقتصادية، والذي يرتبط بالفعل بالجزيرة. وبعد هذه الخطوة المهمة، ستكون جزيرة قبرص جزءا من نظام الربط الأوروبي من خلال استخدام شبكة الكهرباء المترابطة القائمة أصلا بين الجانبين. ويستخدم كل من الجانبين بصفة رئيسية الوقود الأحفوري لإنتاج الكهرباء، مما يلوث البيئة. ومن الواضح أن الربط مع أوروبا سيتيح التوسع في استخدام الطاقة الخضراء في كلا الجانبين.

ومن شأن الربط أن يسهم أيضا في استقرار الشبكة الكهربائية لكل منا، من خلال تجنب اختلالات الشبكة والتحميل الزائد، وضمان استخدام الطاقة المتجددة والاتجار فيها بين البلدان المترابطة.

وفي إطار استكمال عملية الانتقال إلى الطاقة الخضراء، اقترحت أيضا إنشاء لجنة مشتركة، تتألف من عدد متساو من المسؤولين المأذون لهم من كلا الجانبين، بهدف الاستخدام الأمثل للطاقة الشمسية، بما في ذلك الاستثمارات في جميع أنحاء الجزيرة، لما فيه مصلحة كل من الشعب القبرصي التركي والشعب القبرصي اليوناني على حد سواء.

وفي ما يتعلق بالمجال الرابع للتعاون، اقترحتُ إنشاء لجنة مشتركة، بمشاركة عدد متساو من المسؤولين المأذون لهم من كلا الجانبين، للعمل من أجل التعاون بشأن الاستخدام الرشيد لموارد المياه العذبة في الجزيرة. وقد استتبع هذا الاقتراح إمكانية تقاسم المياه التي ما فتئت ترد إلينا من تركيا عبر خطوط الأنابيب تحت الماء. والمياه مورد لا غنى عنه، ولكنه مورد نادر، وهو يكتسي أهمية قصوى، لا سيما بالنسبة لجزيرتنا المعرضة للجفاف.

وفي 8 تموز/يوليه 2022، نقلتُ مجموعتي الثانية من مقترحات التعاون إلى الأمين العام للأمم المتحدة، الذي تكرم بنقلها إلى القيادة القبرصية اليونانية. ويهدف مجال التعاون الأول إلى إزالة الألغام الأرضية المتبقية التي تشكل تهديدات لسلامة ورفاه الشعب القبرصي التركي والشعب القبرصي اليوناني.

وبصفتي الرئيس، اعتبرتُ أن من واجبي الأساسي حماية شعبي عن طريق ضمان سلامته الجسدية من التهديدات الظاهرة مثل الألغام الأرضية. وقد قدّم الجانب القبرصي التركي إلى الجانب القبرصي اليوناني مقترحات شاملة في الأعوام 2014 و 2015 و 2018 لإزالة الألغام من الجزيرة، بدءا بالمناطق المتاخمة للمنطقة العازلة، وتقع واحدة في ديرينيا تحت ولايتنا القضائية، وثلاث في المناطق الخاضعة لولاية الجانب القبرصي اليوناني، بالقرب من قرية أكينجلار. والهدف النهائي لاقتراحي هو تطهير المناطق الـ 29 المتبقية المشتبه في أنها مناطق خطرة بغية جعل الجزيرة خالية من الألغام. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترحتُ إنشاء آلية يمكن بها لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص أن تيسّر أنشطة إزالة الألغام، بالتنسيق مع الجانبين. واقترحتُ أيضا أن تتم عمليات إزالة الألغام في كل جانب على نحو متناسب وفي وقت واحد. وقد أعربت من جانبي عن استعداد مسؤوليّ المأذون لهم للجلوس مع نظرائهم القبارصة اليونانيين من أجل مناقشة طرائق تنفيذ عمليات إزالة الألغام بالتفصيل بغية معالجة المسألة دون مزيد من التأخير. وهذا إرث ندين به لأجيالنا المقبلة.

وفي اقتراحي الأخير، تطرقتُ إلى الظاهرة العالمية للهجرة غير النظامية حيث لا الجانب القبرصي التركي ولا الجانب القبرصي اليوناني في مأمن من هذا التحدي. وقد روعيت في اقتراح التعاون هذا، الذي أعدَّته هيئاتُنا الحكومية ذات الصلة، حساسيات وشواغل كلا الجانبين. وأُعدّ الاقتراح على نحو لا يخل بالحقوق والضمانات الإجرائية للأشخاص الذين يطلبون اللجوء، تمشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة المؤرخة 28 تموز/يوليه 1951 الخاصة بوضع اللاجئين. وفي هذا الاقتراح، اقترحت إنشاء وتشغيل آلية تعاون، تتألف من عدد متساو من المسؤولين من الإدارات ذات الصلة من كل جانب، بما في ذلك إدارات شرطة الهجرة، وإدارات الهجرة التابعة لوزارات الداخلية، ومكاتب المدعين العامين. وستكون آلية التعاون تحت رعاية وتيسير الأمم المتحدة، دون المساس بالمواقف القانونية والسياسية لكل من الجانبين وبطريقة لا يمكن تفسيرها على أنها تغير موقف كل منهما في ما يتعلق بالقضية القبرصية.

وإن الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية لجزيرتنا واضحة. ونحن نعيش في بيئة ديناميكية ومن الضروري أن نتصرف وفقا للحقائق والاحتياجات التي توجدها الظروف المحيطة بنا. والهدف من مقترحاتي هو زيادة التعاون على نطاق الجزيرة، من أجل إعداد الأرضية، ريثما يعاد تأكيد مساواتنا في السيادة ومركزنا الدولي المتكافئ، الأمر الذي من شأنه أن يفضي إلى تسوية سياسية في قبرص. ومن شأن تحقيق هذا الهدف أن يخدم الارتقاء بجزيرة قبرص على الساحة الدولية، نتيجة لإسهامنا في السلام والاستقرار والرفاه في المنطقة. ونحن لم نتلق بعد ردا رسميا من القيادة القبرصية اليونانية، ونعتقد أن الوقت قد حان لكي يحث المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، الجانب القبرصي اليوناني على اتباع نهج إيجابي.

الدور غير المُساعد للأطراف الثالثة

على الرغم من أن الجميع يتفقون على أن الجانبين في قبرص متساويان بشكل متأصل، فإن هذه المساواة تحتاج إلى إثبات ورؤية ليس فقط بالقول، ولكن بالممارسة. وإن استمرار معاملة الحكومة القبرصية اليونانية غير الشرعية بوصفها الحكومة الشرعية للجزيرة بأكملها لا يؤدي إلا إلى إدامة الوضع الراهن غير المقبول وعدم التوصل إلى تسوية في قبرص من خلال عدم السماح بالمساواة المتأصلة للجانب

القبرصي التركي. وهذا السلوك الذي تنتهجه أطراف ثالثة يشجع القيادة القبرصية اليونانية على مواصلة تعنتها ويعزز الوضع المريح الذي تعيشه، مما يمكنها من اتخاذ خطوات تزيد من تدهور العلاقات بين الجانبين وتصعد التوتر على حساب مستقبل الجزيرة.

وإن قبول الاتحاد الأوروبي غير القانوني والانفرادي انضمام "جمهورية قبرص" التي اغتصبها القبارصة اليونانيون إلى الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن ذلك يشكل انتهاكا لمعايير كوبنهاغن للعضوية واعتراضات الجانب القبرصي التركي وتركيا عليه، قد زاد من تعقيد حل المسألة القبرصية. وبدلا من أن يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى الأمام وأن يساعد في تمهيد الطريق للتوصل إلى تسوية قائمة على المساواة المتأصلة، فإنه عالق في عام 2004 ويواصل حصر التعامل مع الجانب القبرصي اليوناني على حساب الجانب القبرصي التركي. وإن موقف الاتحاد الأوروبي هذا يساعد على إدامة الوضع الراهن، الذي يرى الجميع أنه غير مقبول، وهو العقبة الرئيسية أمام عدم التوصل إلى تسوية في قبرص.

ومما زاد الأمور سوءا هو أن القيادة القبرصية اليونانية استخدمت الحرب الأوكرانية الروسية كذريعة لإقناع الولايات المتحدة بالرفع الكامل لحظر توريد الأسلحة المفروض عليها في مقابل تعاونها المزعوم مع الغرب. وفي وقت سابق، دَخلت اتفاقية التعاون الدفاعي بين الجمهورية الفرنسية والجانب القبرصي اليوناني، التي وُقِّعت في 4 نيسان/أبريل 2017، حيز النفاذ في 1 آب/أغسطس 2020. وهذه الأمور تزيد من تدليل الجانب القبرصي اليوناني وتشجعه في رؤيته القائمة على الهيمنة في قبرص. وعلاوة على ذلك، تتواصل القيادة القبرصية اليونانية مع بلدان أخرى لتعزيز قدرتها العسكرية. وكل هذه الأمور تزيد من تمكين الجانب القبرصي اليوناني وتبعد الجانبين أكثر عن التوصل إلى تسوية تقوم على المساواة المتأصلة. ولا شك في أن هذه الأمور ستسبب سباق تسلح في الجزيرة لأن الجمهورية التركية لشمال قبرص ستضطر إلى اتخاذ الخطوات والتدابير اللازمة للدفاع عن نفسها. وكل هذا سيضر بالسلام والاستقرار في شرق البحر الأبيض المتوسط.

ونحن، بوصفنا الجانب القبرصي التركي، نواصل في اتصالاتنا مع البلدان ذات الصلة الإعراب عن خيبة أملنا ونحثها على إعادة النظر في تحركاتها التي تأتي بنتائج عكسية. وأنا ملتزم بحماية سلامة بلدي والحفاظ على السلام والاستقرار اللذين سادا في الجزيرة حتى يومنا هذا في أعقاب عملية السلام التي قامت بها الدولة الضامنة تركيا في عام 1974، والتي نفذتها عملا بمعاهدة الضمان.

الدور السلبي لنظام التعليم القبرصي اليوناني

العداء والكراهية هما محور السياسة القبرصية اليونانية تجاه القبارصة الأتراك وتركيا. ولا يزال الجانب القبرصي اليوناني متمسكا بهذه السياسة البالية بوصفها حجر الأساس لوجوده ومستقبله. ولكي تضمن القيادة القبرصية اليونانية اتباع الجيل المقبل هذه السياسة أيضا، تقوم بضخ العداء في نظامها التعليمي. وترتكز الكتب المدرسية المقدّمة للطلاب إلى هذه العقلية وتحتوي على مواد تغرس العداء ضد الشعب القبرصي التركي وتركيا.

ومما يؤسف له أنه على الرغم من النداءات السابقة التي وجهها مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، لم يتخذ الجانب القبرصي اليوناني بعد خطوات ملموسة لإجراء التغييرات اللازمة في نظامه التعليمي.

وأحدث مثال على نتاج هذه السياسة كان احتجاجا مناهضا لتركيا نظمته وزارة التعليم القبرصية اليونانية في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وحضره طلاب قبارصة يونانيون خلال ساعات الدراسة، حيث رددوا فيه شعارات عنصرية تنطوي على الكراهية.

ومما يؤسف له أن الكنيسة تضطلع أيضا بدور أساسي في نشر العداء تجاه القبارصة الأتراك من خلال المدارس. ومن الحقائق المعروفة، التي أسرّها أيضا أحد المرشحين الذين يخوضون انتخابات القيادة المقبلة في الجنوب، أن الكنيسة تعيّن وزير التعليم، وقد تعهد هذا المرشح بأنه سيضع حدا لهذه الممارسة في حال فوزه. وإن تسميم العقول الشابة يقوّض جهود المصالحة ويعرّض المستقبل السلمي لجزيرة قبرص للخطر. وينبغي ألا يتسامح المجتمع الدولي بعد الآن مع هذه الحقائق المقلقة أو أن يتجاهلها.

مركز قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ووجودها وعملياتها في الجمهورية التركية لشمال قبرص

لا تزال مسألة قبرص بندا مدرجا في جدول الأعمال الدولي منذ ما يقرب من 60 عاما. وقد حان الوقت لأن تتصدى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للوهم القائل بأن الجانب القبرصي اليوناني يمثل الجزيرة بأكملها وأن تتخذ خطوات حاسمة وعملية لسد الفجوة السياسية بين الجانبين المتساويين بشكل متأصل في قبرص. وفي هذا الصدد، يجب التماس موافقتنا على العمليات التي تنفذها في بلدي قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ويجب التوصل إلى إطار قانوني على سبيل الاستعجال. وتواصل سلطات بلدي عملها مع الأمم المتحدة لتعزيز اقتراحنا الذي قُدّم إلى الأمم المتحدة في نيويورك في أيلول/سبتمبر الماضي. ويعكس الاقتراح القبرصي التركي اتفاق مركز القوات النموذجي للأمم المتحدة المبرم بين الأمم المتحدة والبلدان المضيفة (وثيقة الأمم المتحدة A/45/594، 9 تشرين الأول/أكتوبر 1990، المرفق). وموافقتنا هي شرط لا غنى عنه لكي تنفذ قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص العمليات في الجمهورية التركية لشمال قبرص، ونحن نواصل عملنا مع الأمم المتحدة بطريقة واقعية وموجهة نحو تحقيق النتائج. وإن وفاء الأمم المتحدة بهذا المبدأ الأساسي من مبادئ حفظ السلام في سياق جزيرة قبرص سيكون نتيجة مربحة لجميع الجهات المعنية. وهذا الاتفاق سيقربنا من استعادة التوازن المحطم.

اللجان التقنية

تجري تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة عملية تحديد ما إذا كانت هناك أرضية مشتركة أم لا. وفي الوقت نفسه، يتواصل أيضا عمل اللجان التقنية. وقد أثبتت الآلية الثلاثية فعاليتها وواصلت عقد اجتماعاتها الأسبوعية، حيث لم تتناول أعمال اللجان التقنية فحسب، بل أيضا المسائل اليومية والعملية الأخرى المهمة لكلا الجانبين. وفي حين أبدى الاتحاد الأوروبي، بوصفه مؤسسة، وكذلك عدد قليل من دوله الأعضاء، اهتماما بالإسهام في بعض اللجان و/أو المشاريع التقنية المحددة، فإن إصراره على ضخ إملاءاته السياسية لتحقيق التسوية بوصفها شرطا لتقديمه الدعم ثبت أنه يؤدي إلى نتائج عكسية. ولم يؤد هذا النهج فحسب إلى التأثير سلبا على أعمال اللجان التقنية، بل قوّض أيضا ثقة القبارصة الأتراك في الاتحاد الأوروبي، وكذلك الثقة بين الجانبين، وزاد من تقويض فرص إيجاد أرضية مشتركة على المستوى السياسي.

واعترافا بالقيمة المضافة للجان التقنية، التي ينبغي أن تعمل على أساس المساواة وينبغي أن تتصرف كأداة لبناء التعاون المؤسسي والثقة، فإنني ملتزم بدعم جهودها الرامية إلى تحسين الحياة اليومية للشعب القبرصي التركي والشعب القبرصي اليوناني، وقد أصدرتُ تعليمات تحقيقا لهذه الغاية.

وفي ما يتعلق ببعض النقاط البارزة في عمل اللجان التقنية، أكملَت اللجنة التقنية المعنية بالصحة المرحلة الأولى من مشروع تحديد نواقل البعوض وتوزيعها للتصدي لخطر انتقال المرض، وفي هذا السياق، أعدت مواد لتنبيه كلا الجانبين وإبلاغهما.

وتتواصل أنشطة اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي الرامية إلى حماية التراث الثقافي وضمان الحفاظ عليه للأجيال القادمة.

وقد أنجزَت اللجنة التقنية المعنية بالبيئة الموقعَ الإلكتروني الذي يقصد به أن يكون منصة للخبراء من كلا الجانبين للاطلاع على مشاريعهم والإبلاغ عنها وتبادل الآراء وأفضل الممارسات. وواصلت اللجنة مناقشاتها بشأن المشاريع المحتملة التي تتراوح بين حماية أشجار الخروب ودراسة الجدوى المتعلقة بالتراث الجغرافي وغيرها من الأنشطة المتعلقة بحماية البيئة.

وفي ما يتعلق باللجنة التقنية المعنية بإدارة الأزمات، قدم رئيسنا المشارك اقتراحا إلى اللجنة ينطوي على الاتصال المباشر مع سلطات الطيران المدني في مطار إركان لضمان السلامة الجوية للرحلات المدنية. ونتوقع ردّا من القبارصة اليونانيين بشأن هذه المسألة المهمة. وبدأت اللجنة أيضا العمل من أجل إنشاء آلية تمكّن من التواصل والتعاون الفعالين بين الجانبين كلما كان ذلك ضروريا، ولا سيما في حالات الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ.

وبعد موافقة اللجنة التقنية المعنية بالبث الإذاعي على إزالة أنظمة البث التلفزيوني من النطاق الترددي 700 ميغا هرتز من أجل إفساح المجال لإدخال واستخدام 5G في جميع أنحاء الجزيرة، بدأت عملية المناقصة لضمان الانتقال من البث التماثلي إلى البث الرقمي.

وتعمل اللجنة التقنية المعنية بالشؤون الاقتصادية والتجارية أيضا على قضايا مثل تعزيز تجارة الأغذية المصنعة انطلاقا من الجمهورية التركية لشمال قبرص، وتمكين المعاملات المصرفية بين الجانبين وعبور المركبات التجارية من الجمهورية التركية لشمال قبرص إلى الجنوب. ويحدونا الأمل في أن يكون حل مسألة تبديل اليورو البالي، وهو مسألة مدرجة في جدول أعمال هذه اللجنة منذ سنوات، في مرحلته النهائية.

وقد واصلت اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية تبادلَ المعلومات بين قوات الشرطة في الجانبين، عن طريق غرفة الاتصال المشتركة في المنطقة العازلة، وذلك بشأن الجريمة والمسائل الجنائية، بما في ذلك تسليم المشتبه بهم بين الجانبين. وأنشأت اللجنة أيضا مركزا آخر لغرفة الاتصال المشتركة في قرية بيلي وبدأت تبادل المعلومات بشأن الجرائم.

ووافقت اللجنة التقنية للشؤون الإنسانية على العمل بشأن زيادة الوعي بالتحديات التي يواجهها كبار السن وضرورة تيسير حياتهم اليومية.

ووافقت اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين على خطة عمل، على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بشأن المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في عملية التسوية النهائية. وستواصل اللجنة عملها التقني من أجل تنفيذ خطة العمل هذه.

ووافقت اللجنة التقنية المعنية بالثقافة على تنظيم مسابقة فيديو ورسم بشأن الآثار تُتاح فيها مشاركة الشباب والأطفال من كلا الجانبين على أساس طوعي. وتواصل اللجنة أيضا مناقشاتها بشأن تنظيم مناسبة للفنانين والمعنيين بالفنون من كلا الجانبين.

وتعمل اللجنة التقنية المعنية بالمعابر على إيجاد سبل لتيسير مرور الأشخاص عبر المعابر، ولكننا نشعر بخيبة الأمل إزاء السرعة التي يتناول بها الجانب القبرصي اليوناني هذه المسائل. وتتابع اللجنة بصفة خاصة الاقتراح القبرصي التركي لتيسير عمليات العبور، لا سيما عند معبري ميتيهان وبيارمودو، تمشيا مع التشريعات السارية وقرار حكومتنا في هذا الصدد.

وتواصل اللجنة التقنية المعنية بالتعليم عملها على تنفيذ المشروع المشترك الذي أعدته مع اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية المعنون "منع التنمر والتسلط عبر الإنترنت في المدارس". وقد عُلِّق مشروع "تخيل" بعد أن تبين أن الشريك المنفذ لهذا المشروع يتلقى رعاية جزئية، كما ذكر في صفحته على شبكة الإنترنت، من الجانب القبرصي اليوناني، مما يضع حياده موضع شك.

وباختصار، ومن أجل تعزيز عمل هاتين اللجنتين، لا غنى عن مشاركة الموظفين المأذون لهم من جانب الإدارات المعنية في الجانبين من أجل المعالجة الفعالة في أسرع وقت ممكن للقضايا العالقة التي تتصل بحياة كل من الشعبين، ريثما يتم التوصل إلى حل سياسي. وأود أن أشدد على أن التعاون المؤسسي بين الإدارات ذات الصلة في الجانبين ضروري لعمل اللجان التقنية الثنائية بشكل هادف وفعال.

اللجنة المعنية بالمفقودين

واصلت اللجنة المعنية بالمفقودين عملها الفعال للعثور على الرفات واستخراج وتحديد هوية الأشخاص المفقودين على جانبي الجزيرة، بهدف التخفيف من كرب أقارب الأشخاص المفقودين وألمهم اللذين استمرا لسنوات.

وإن الدعم الذي تقدمه الجمهورية التركية لشمال قبرص لعمل اللجنة المعنية بالمفقودين متعدد الأوجه.

وتبادلُ المعلومات المتاحة لدينا لتمكين اللجنة المعنية بالمفقودين من العثور على الرفات هو أحد جوانب مساهمتنا. ومنذ التبادل الأولي للمعلومات بشأن مواقع الدفن المحتملة في عام 1998، واصلت الجمهورية التركية لشمال قبرص مشاركة أي معلومات جديدة تتكشف في ما يتعلق بمواقع دفن إضافية.

وتم الحفاظ على تبادل المعلومات من خلال مَنح اللجنة المعنية بالمفقودين إمكانية الوصول إلى عدد من محفوظات الدولة، وجرى تعزيزه من خلال إنشاء لجنة المحفوظات، في عام 2016، التي كُلِّفت بالاستجابة للطلبات المحددة التي تقدمها اللجنة المعنية بالمفقودين بشأن مواقع الدفن المحتملة.

وسُمح أيضا لمكتب العضو القبرصي التركي التابع للجنة المعنية بالمفقودين بالاطلاع على الصور الجوية التي يعود تاريخها إلى عام 1974، والتي ثبت أنها أداة مفيدة للعثور على مواقع الدفن من خلال فحص الصور الفوتوغرافية للاضطرابات في التربة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، استعانت اللجنة المعنية بالمفقودين بالصور الجوية في 8 إحداثيات مختلفة في 6 مناطق مختلفة.

وبعد تأكيد المعلومات المتعلقة بمواقع الدفن المحتملة، تعدّ اللجنة جدولها الزمني لاستخراج الرفات في الأماكن التي ستقوم بالتنقيب فيها. ومن الجوانب الأخرى لمساهمتنا في عمل اللجنة إتاحة وصولها إلى المواقع المشتبه فيها.

ومن أجل مساعدة اللجنة، تواصل سلطات الجمهورية التركية لشمال قبرص اتخاذ الترتيبات اللازمة حتى تتمكن اللجنة من الوصول إلى أي موقع دفن مشتبه به في جميع أنحاء الجمهورية التركية لشمال قبرص. وفي هذا السياق، أنجزت اللجنة عملها في 58 موقعا. وفي أيار/مايو 2022، أُعِدَّت قائمة جديدة وأتيحت إمكانية الوصول إلى 10 مناطق عسكرية؛ بما في ذلك 4 مواقع ذات إحداثيات مستكملة من إحداثيات النظام العالمي لتحديد المواقع تعود إلى حزيران/يونيه 2019 و 6 مواقع جديدة ستجري فيها حفريات وفقًا لتخطيط التنقيب في اللجنة المعنية بالمفقودين.

وفي عام 2022، نقّبت اللجنة في 49 منطقة في الجمهورية التركية لشمال قبرص. وتم بموجب الإذن الممنوح في حزيران/يونيه 2019 الانتهاء من 4 عمليات تنقيب في المناطق العسكرية في الجمهورية التركية لشمال قبرص. وعلاوة على ذلك، أُنجزت عمليتا تنقيب وتجري حاليا عملية تنقيب واحدة في منطقة من 10 مناطق عسكرية أتيحت إمكانية الوصول إليها في أيار/مايو 2022.

وتمثل المساهمة النقدية لمساعدة اللجنة في تمويل أنشطتها جانبا آخر من جوانب المساعدة التي نقدمها. وتبلغ المساهمات السنوية في ميزانية مكتب العضو القبرصي التركي في اللجنة ما يقرب من 000 000 1 يورو في السنة. ويُستكمل ذلك بمدفوعات سنوية، تضم 000 75 يورو في الفترة المشمولة بالتقرير، ليصل المجموع إلى 000 508 يورو. والأموال التي يحولها الاتحاد الأوروبي، والتي تصل إلى 000 300 33 يورو، هي من الأموال التي خصصها الاتحاد الأوروبي للتنمية الاقتصادية للقبارصة الأتراك.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدّدت اللجنة هويات 3 أشخاص مفقودين إضافيين، وهم شخص مفقود من القبارصة الأتراك وشخص مفقود من القبارصة اليونانيين، فضلا عن شخص قبرصي يوناني واحد لم يكن مدرجا في القائمة الرسمية للأشخاص المفقودين الصادرة عن اللجنة. ويتوقع الجانب القبرصي التركي أن تشرع اللجنة في استخراج رفات الأشخاص المفقودين من القبارصة الأتراك المبلّغ عنهم في موقع الدفن الجماعي المعروف في قرية أتليلار دون مزيد من التأخير.

جبنة الحليم/الحلومي

لا يزال المنتجون القبارصة الأتراك محرومين من الفرص المتاحة أصلا لنظرائهم القبارصة اليونانيين في الجنوب وهم غير قادرين على تصدير منتجهم التقليدي، وهو جبنة الحليم/الحلومي، إلى الاتحاد الأوروبي، مع المزايا الإضافية التي يتيحها تسجيله في إطار تسميات المنشأ المحمية في الاتحاد الأوروبي.

وحتى يومنا هذا، لم تنفذ الطرائق المنصوص عليها في تشريعات الاتحاد الأوروبي بالنسبة للمنتجين القبارصة الأتراك في الجمهورية التركية لشمال قبرص. وفي حين بدأت هيئة الرقابة المعيّنة، Bureau Veritas، عملياتها في الجنوب، منذ 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021، فإنها لم تفعل ذلك بعد في الجمهورية التركية لشمال قبرص. وعلاوة على ذلك، لم يتم لمدة عام ونصف، منذ 12 نيسان/أبريل 2021، تحديد موعد كي تتحقق الهيئة المطلوبة من معايير الغذاء والسلامة لتمكين تصدير جبنة الحليم/الحلومي إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

وبالإضافة إلى ما سبق، يحاول الجانب القبرصي اليوناني الآن عرقلة تصدير جبنة الحليم/الحلومي من شمال قبرص إلى بلدان ثالثة. وتنص اللائحة التنفيذية للمفوضية (الاتحاد الأوروبي) 591/2021 بوضوح في الفقرة 45 على أن حقوق الملكية الفكرية يحكمها مبدأ الإقليمية. ونتيجة لذلك، فإن تسجيل

تسميات المنشأ المحمية صالحٌ داخل الاتحاد الأوروبي وليس له علاقة بتصنيع أو تسويق المنتج في بلدان ثالثة. وعلاوة على ذلك، تنص الفقرة 46 بوضوح على أن الامتثال للأحكام الصحية المطبقة في الاتحاد الأوروبي ليس ضروريا إلا للتسويق في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من هذه الأحكام، أرسل الجانب القبرصي اليوناني مذكرة شفوية إلى وزارة الخارجية والهجرة في الجمهورية اللبنانية في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 عن طريق سفارته في لبنان يطلب فيها حظر استيراد جبنة الحليم/الحلومي من شمال قبرص. ومن الواضح أن هذه محاولة لشل اقتصادنا وصادرات جبنة الحليم/الحلومي من بلدنا. وكل هذا يحدث على الرغم من دعوة الأمين العام للأمم المتحدة التي تفيد بأن الصعوبات الاقتصادية الحادة التي يواجهها شمال قبرص لا تفيد أيا من طرفي النزاع، بل تزيد بدلا من ذلك من صعوبة احتمالات التوصل إلى تسوية وأن اتساع الفجوة الاقتصادية سيذكي مشاعر الاستياء وعدم الثقة بين الجانبين، مع تفاقم القطيعة بينهما (5 تموز/يوليه 2022، S/2022/533، الفقرة 52).

وجبنة الحليم/الحلومي هي منتج بلدي معروف يعود أصله إلى القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين على حد سواء. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع الفريق العامل الذي أنشأته المفوضية الأوروبية مرتين. وقد بذلنا قصارى جهدنا لاستكمال تسجيل تسميات المنشأ المحمية ومعايير لجنة تدابير الصحة والصحة النباتية اللازمة للامتثال للائحة التنفيذية والقرار، ومع ذلك، لم يجر الفريق تغييرا في ما يتعلق باحتمال مواصلة استبعاد المنتجين القبارصة الأتراك من الاستفادة من التسجيل، نتيجة للشكليات/العقبات غير الضرورية و/أو عدم وجود خطط التفتيش اللازمة. وتتحمل المفوضية الأوروبية مسؤولية المضي قدما في إلغاء تسجيل تسميات المنشأ المحمية للجزيرة بأكملها، إذا لم تعمل بشكل فعال على النحو المتوخى في تشريعات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة.

العزلة والقيود

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يطرأ أي تغيير على سياسة العرقلة التي ينتهجها القبارصة اليونانيون والمتمثلة في فرض قيود اجتماعية – اقتصادية لاإنسانية وعزلة على الشعب القبرصي التركي، وآخر مثال على ذلك هو مسألة جبنة الحليم/الحلومي المذكورة أعلاه. ويعاني القبارصة الأتراك من هذه القيود الاجتماعية – الاقتصادية منذ عام 1963.

ويجب وضع حد للقيود والعزلة اللاإنسانية وغير المقبولة المفروضة على الشعب القبرصي التركي، ويقع على عاتق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إنهاء هذا القمع. وهذا الانتهاك لحقوق الإنسان هو أكثر من مجرد شاغل وهو واقع يجب إنهاؤه.

وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، كانت هذه السياسة العدائية القبرصية اليونانية ملموسة في جميع مناحي الحياة، بما في ذلك في المناسبات الثقافية والأكاديمية والرياضية، وفي الحق في السفر إلى الخارج، والاتصال بالعالم الخارجي، فضلا عن العلاقات التجارية مع البلدان الأخرى.

وقد تجلت هذه السياسة أيضا في شكل تهديدات، على جميع المستويات، بما في ذلك تنظيم المناسبات المتعلقة بالصحة والتعليم في بلدنا، وتمثيلنا في الخارج.

الهيدروكربونات

إنني ملتزم التزاما راسخا بتحويل مسألة الهيدروكربونات المتنازع عليها، التي يشترك في ملكيتها القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون، إلى مجال للتعاون.

وفي الفترة المشمولة بالتقرير، انعكس التزامي في اقتراح خطي في 1 تموز/يوليه 2022 لتمهيد الطريق لاستخدام هذه الموارد الطبيعية لصالح شعبي الجزيرة، وكذلك الإسهام في السلام والاستقرار والرفاهية في المنطقة ككل. وأود أن أدعو مرة أخرى القيادة القبرصية اليونانية والدول الساحلية ذات الصلة وأصحاب المصلحة إلى اغتنام هذه الفرصة التي أثق بأنها ستؤدي إلى نتيجة مربحة للجميع.

مَراش

في الفترة المشمولة بهذا التقرير، زاد عدد الطلبات المقدمة من القبارصة اليونانيين إلى لجنة الممتلكات غير المنقولة التي تحظى بموافقة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن الجزء المغلق من مَراش إلى 470 طلبا. والعدد المتزايد من الطلبات المقدمة من جانب السكان القبارصة اليونانيين السابقين دليل واضح على أن سياستنا المتمثلة في فتح مَراش تلقى قبولا حسنا من الشعب القبرصي اليوناني. وستقيّم لجنة الممتلكات غير المنقولة هذه الطلبات في الوقت المناسب، وفقا لتشريعاتنا المعمول بها، وكذلك وفقا لالتزاماتنا الدولية.

وأنا مصمّم، جنبا إلى جنب مع حكومتي، على تنفيذ هذه السياسة بطريقة تعالج مطالبات أصحاب الممتلكات.